

الاقتتال على الفنائم حركات التمرد المسلحة في منطقة أعالي النيل الكبرى

المقدمة

كما أن دوافع القادة المتمردين القائمة على المصلحة الذاتية تجعل من أي احتمال لتوحيد صفوف التمرد في المستقبل غير مرجح. ثمة قرائن ظرفية قوية تدل على أن قوات بيتر قديت وجورج أتور قد تلقت دعماً لوجستياً ومادياً، بما في ذلك الأسلحة الصغيرة والذخيرة، من الخرطوم وغيرها من المصادر الخارجية. لقد أدت محاولات الجيش الشعبي لتحرير السودان، العشوائية أحياناً، لسحق حركات التمرد إلى تفاقم الغضب المتجذر في أوساط العديد من مجتمعات الأقليات المحرومة الأكثر تضرراً جراء العنف. يكشف اندلاع أعمال العنف بشكل متكرر خلال عملية إدماج الميليشيات السابقة في الجيش الشعبي لتحرير السودان عن وجود قطيعة حادة بين سياسة الحكومة المتصلة بالاحتواء والاستيعاب ومشاعر العداة العميقة لدى بعض العناصر الرئيسيين في الجيش تجاه الجماعات المسلحة.

زعما المتمردين ضد الحكومة والجيش. من النتائج الرئيسية التي خلص إليها هذا التقرير: بحلول أواخر شهر أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١١، لم يكن المتمردون الرئيسيون في منطقة أعالي النيل الكبرى قد أحزروا تقدماً ملحوظاً في تحقيق أهدافهم السياسية المزعومة. ولا يزال بعض القادة الذين كانوا موالين سابقاً لبيتر قديت، فضلاً عن اثنين من قادة الشلك، يشكّلون تهديدات عسكرية فعلية. باستثناء جماعات الشلك — وهو استثناء قابل للجدال والمناقشة، لا تعبّر حركات التمرد الرئيسية تعبيراً حقيقياً عن سخط المجتمعات المهمشة. فقد استغل القادة المحليون، بدلاً من ذلك، المظالم المحلية المشروعة لحشد المؤيدين — لا سيما الشباب العاطلين عن العمل — من أجل القتال بالنيابة عنهم لتحقيق أهدافهم الخاصة. على الرغم من مزاعم قادة حركات التمرد، ظلت هذه الحركات مستقلة عن بعضها البعض من الناحية العملية استقلاً لا شبه تام.

لقد شهد جنوب السودان، عقب انتخابات الولايات والانتخابات الوطنية في أبريل/نيسان ٢٠١٠، اندلاعاً لحركات التمرد المسلح، معظمها بقيادة قادة سابقين من الجيش الشعبي لتحرير السودان في منطقة أعالي النيل الكبرى. لقد أدت الصراعات التي اندلعت عبر هؤلاء القادة المتمردين والتدابير المضادة من جانب الجيش الشعبي لتحرير السودان، بشكل مباشر أو غير مباشر، إلى وفاة الآلاف من السكان في جنوب السودان وحركات نزوح جماعية للمجتمعات المحلية في ولاية أعالي النيل الكبرى، فضلاً عن تحدي قدرة الحكومة على حفظ الأمن في هذه المنطقة الاستراتيجية والمتوترة.

ترتبط حركات التمرد، في العديد من الحالات، ارتباطاً وثيقاً بالسياسات المحلية والوطنية وتحديات الحكم، كما أن ردود الفعل حيالها، التي غالباً ما تكون متناقضة، قد كشفت عن انقسامات عميقة داخل صفوف الجيش الشعبي لتحرير السودان وبينه وبين الحكومة. ففي وقت كانت فيه جمهورية جنوب السودان تواجه مخاطر وتهديدات أخرى متعددة على طول حدودها مع السودان، حققت سلطاتها بعض المكاسب القصيرة الأمد في مواجهة حركات التمرد، غير أنها قد فشلت في نهاية المطاف في احتواء خطر التمرد. إن هذا المأزق الحالي يترك البلد الجديد ضعيفاً وغير مستقر.

يستعرض هذا التقرير جذور حركات التمرد المسلحة التي يقودها جورج أتور وبيتر قديت وغيرهم من القادة الجنوبيين - وهم قد ادعوا جميعاً أنهم يسعون إلى إحقاق تغييرات منهجية في حكومة جوبا أو إسقاطها. كما يقيم *التقرير* النهج الحالي للجيش الشعبي لتحرير السودان وحكومة جمهورية جنوب السودان في احتواء هذه الحركات، ليخلص إلى أنه ظرفي وغير مستدام على حد سواء. علاوة على ذلك، فقد فشلت الاستجابة في معالجة المظالم التي لحقت بالجماعات التي انضمت للقتال في صفوف



▲ مقاتلون موالون لجاتلوك جاي في انتظار إدماجهم في الجيش الشعبي لتحرير السودان في منطقة تجمع خارج بانتيو، ولاية الوحدة، أغسطس/آب ٢٠١١. © ماغي فيك

الجدول ١ قادة المتمردين السودانيين الجنوبيين بحلول نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١١

القائد	اسم القوة / الانتماء	الموقع	الوضع	ملاحظات
بيتر قديت	سابقاً حركة/جيش تحرير جنوب السودان	مقاطعة مايوم (ولاية الوحدة)، والمنطقة الحدودية بين جنوب كردفان والوحدة	خامل؛ قام بتوقيع اتفاق لوقف إطلاق النار مع الحكومة في أوائل أغسطس/آب ٢٠١١	انتقلت بعض القوات التابعة لقديت من قاعدة خلفية في جنوب كردفان إلى مايوم بعد توقيع وقف إطلاق النار، وافق قديت على نقل هذه القوات إلى منطقة مايل في ولاية غرب بحر الغزال في أوائل سبتمبر/أيلول حتى يتسنى البدء بعملية الإدماج مع الجيش الشعبي لتحرير السودان؛ منذ ذلك الحين، لم يصدر أي من الطرفين تفاصيل علنية حول هذه العملية المعقدة. هنالك ٩٨٠ جندياً ينتظرون عملية الإدماج بالقرب من مايل.
المنفصلون عن قديت (جيمس جاي يوش، كول شارا نيانق، بابيني مونيول وماتيو فولجانق)	حركة/جيش تحرير جنوب السودان	مقاطعات كوش ومايوم وروكونا (ولاية الوحدة)، المناطق الحدودية بين ولايتي الوحدة وجنوب كردفان، بما في ذلك نياما وتمساح في ولاية جنوب كردفان	ناشط	يتحرك هؤلاء المتمردون، الذين قاتلوا في مراحل مختلفة معاً، وأو بقيادة قديت، بشكل مستقل عن بعضهم البعض في معظم الأحيان. لقد شنّ يوش هجوماً على مدينة مايوم في ٢٩ أكتوبر/تشرين الأول، ويعتقد أنه قد قام بزرع الألغام أرضية جديدة بالقرب من بانتيو في أغسطس/آب.
جورج أتور	الحركة الديمقراطية لجنوب السودان / جيش جنوب السودان	مقاطعات أيود وفنجاك وبيجي، وربما أوكوبو (ولاية جونقلي)	خامل، ولكن طليق؛ انهيار اتفاق لوقف إطلاق النار وقع في يناير/كانون الثاني ٢٠١١	أمكنة التواجد المحددة غير معروفة منذ أن أدت في مارس/أذار وأبريل/نيسان ٢٠١١ إلى طرده حسيماً أفيد من شمال ولاية جونقلي، ونظراً إلى سلسلة من الحوادث البسيطة التي جرت مؤخراً، يعتقد أن القوات المالية لأتور تشكل تهديداً مستمراً للاستقرار في هذه المنطقة.
جاتلوك جاي	غير متوفر	مقاطعة كوش (ولاية الوحدة) والمنطقة الحدودية بين ولايتي الوحدة وجنوب كردفان	قتل في يوليو/تموز ٢٠١١ في ظروف غامضة مباشرة بعد توقيع اتفاق وقف إطلاق نار بوساطة من حكومة ولاية الوحدة	لا تزال قواته في انتظار عملية الإدماج في الجيش الشعبي لتحرير السودان؛ مباشرة بعد وفاة جاي، تم نقل هذه القوات إلى نقطة تجمّع بالقرب من بانتيو، ومن ثم إلى منطقة مايل في ولاية غرب بحر الغزال حيث تم نقل قوات قديت في مطلع شهر سبتمبر/أيلول. هنالك ٣٥٠ جندياً في انتظار أن يُصار إلى إدماجهم بالقرب من مايل.
متمردو الشلك (روبرت قوانق، أليوك أوجوت وجونسون أولونيبي)	غير متوفر	الضفة الغربية لنهر النيل في ولاية أعالي النيل، بما في ذلك مقاطعات فشودة وملكال وماتيو وميلوت وبانيكانق، ومقاطعة أكوكا (ولاية أعالي النيل)	قوانق؛ غير ناشط (وقع اتفاق سلام مع الحكومة في أغسطس/آب ٢٠١٠ وتم إدماجه في الجيش الشعبي لتحرير السودان برتبة لواء). أوجوت وأولونيبي؛ ناشطان وطيلاقان	لقد هاجمت قوات أوجوت وأولونيبي قرية كاكاف في مقاطعة فشودة في أغسطس/آب؛ وقد صرح الجيش الشعبي لتحرير السودان مؤخراً أن أوجوت وأولونيبي وقواتهما يختبئون باعتقاده في قواعد خلفية في ولاية جنوب كردفان و/أو النيل الأبيض.
ديفيد ياو	غير متوفر	مقاطعة بيبور (جونقلي)	غير ناشط؛ قام بتوقيع اتفاق وقف إطلاق نار مع الحكومة في يونيو/حزيران ٢٠١١	على غرار قوات جاي جاتلوك، تنتظر قوات ياو عملية الإدماج، غير أن أياً من ياو أو الحكومة لم يعلنوا عن أي خطة واضحة لهذه العملية. لقد نقلت بعثة الأمم المتحدة في السودان جواً غالبية القوات التي زعم ياو أنه يقودها من بيبور إلى قرية أوينيكيبول في ولاية شرق الاستوائية بانتظار إدماجهم. ويقدر عددهم بنحو ٢٠٠ مقاتل.
غابرييل تانغ غينيبي	غير متوفر	مقاطعة فانجاك (جونقلي)؛ يشاغ عن تحركات للقوات من ولاية النيل الأبيض إلى ولاية أعالي النيل على طول الضفة الغربية لنهر النيل في شمال ولاية جونقلي	غير ناشط؛ منذ أبريل/نيسان ٢٠١١، ظلّ تانغ غينيبي قيّد الإقامة الجبرية في جوبا ولم ينشر الجيش الشعبي لتحرير السودان أي تفاصيل تحدد مكان وجوده أو ظروف اعتقاله. في غضون ذلك، وقعت خسائر فادحة في صفوف قواته في قرية كالدك في شمالي جونقلي في اشتباك مع فدائيي الجيش الشعبي لتحرير السودان في أبريل/نيسان أسفر عن القبيض على تانغ غينيبي والعديد من كبار قادته. لم يتم بعد إدماج هذه القوات في الجيش الشعبي حتى هذا التاريخ، غير أن نحو ٥٠٠ عنصر من رجال تانغ غينيبي يتلقون رواتب شهرية من الجيش الشعبي لتحرير السودان بينما ينتظرون عملية الإدماج في مايل.	

المصادر: مشروع مسح الأسلحة الصغيرة (٢٠١١ ج-ج)؛ بحث ميداني أغسطس/آب - أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١١

■ إن النهج الحالي المعتمد لإدماج قادة المتمردين - ذوي الرتب المتضخمة - ورجالهم غير قابل للاستدامة وهو قد يكون بمثابة حافز لحركات تمرد أخرى في المستقبل.

جذور التمرد

بحلول شهر سبتمبر/أيلول ٢٠١١، كان ما لا يقل عن عشرة أشخاص قد أطلقوا سبع حركات تمرد منشقة ضد الحكومة الجنوبية منذ انتخابات أبريل/نيسان ٢٠١٠ (أنظر الجدول ١). لقد امتد نشاط الميليشيات المتمردة في ذروته من المنطقة المجاورة للحدود الجنوبية مع إثيوبيا إلى عدة نقاط على طول حدود الجنوب مع السودان، بما في ذلك دارفور. وقد نغّدت الجماعات الأبرز عملياتها بشكل رئيسي في منطقة أعالي النيل الكبرى - التي تشمل ولايات جونقلي والوحدة وأعالي النيل. لقد تفاوتت قوة حركات التمرد وقدرتها على التحمل بشكل كبير على مدى نشاط كل حركة، كما تفاوتت التهديدات التي تشكلها كل جماعة بالنسبة إلى سلطة الحكومة واستقرارها.

تمتلك حركات التمرد، مع بعض الاستثناءات المهمة، جذوراً وديناميات متشابهة. ففي معظم الحالات، تخضع هذه الحركات لقيادة أفراد انتهازيين يستغلون مشاعر الاستياء المحلية تجاه مؤسسات حكومة الجنوب وقطاعها الأمني، التي تُعتبر من قبل العديد من المواطنين كمؤسسات حصرية. على الرغم من خطابهم، فقد تمثل الهدف الأساسي لقادة المتمردين بتعزيز سلطتهم الخاصة داخل هذه المؤسسات بدلاً من تحسينها من أجل خير مجتمعاتهم المحلية.

الحرب الأهلية وتداعياتها

ليس من المستغرب أن غالبية حركات التمرد قد حدثت في منطقة أعالي النيل الكبرى الاستراتيجية والمنتجة للنفط. فمقاطعات جونقلي والوحدة وأعالي النيل هي الأكثر تمثيلاً للتحديات الخطيرة في مجال الحكم والأمن التي واجهها جنوب السودان خلال فترة اتفاق السلام الشامل الممتدة على مدى ست سنوات. عقب الاستقلال، لا تزال هذه المنطقة التي تشكل جزءاً منها معظم الحدود بين الجنوب والسودان، تعاني من التقلب فلا تسيطر حكومة الجنوب عليها بشكل كامل. تنتشر مخزونات الأسلحة الصغيرة على نطاق واسع في المنطقة، على الرغم من حملات نزع سلاح المدنيين العديدة والتي لا تزال مستمرة.^٤

تعتبر هذه المنطقة موطناً للعديد من العشائر المتفرعة من قبائل الدينكا والنوير، فضلاً عن قبائل أخرى، وهي قد شهدت صراعات جنوبية وحشية خلال الحرب الأهلية التي نتجت عن انقسام العام ١٩٩١ في صفوف الجيش الشعبي لتحرير السودان.^٥ لقد أدى الانقسام في نهاية المطاف إلى نشوء مجموعة من الميليشيات تحت مظلة قوات دفاع جنوب السودان، وهو تحالف فضفاض بين قادة يحظون

بدعم من الخرطوم، كان قد أثار جزءاً كبيراً من الاقتتال في الجنوب. لقد انقسم الصراع داخل الجنوب إلى حد كبير على أسس عرقية، مع قتال عناصر الجيش الشعبي المنتمين إلى الدينكا ضد عشائر الميليشيات القبلية التابعة إلى قوات دفاع جنوب السودان.

بعد انتهاء الحرب الأهلية بشكل رسمي، فتح الرئيس سالفا كير الباب أمام قادة قوات دفاع جنوب السودان السابقين للانضمام إلى الجيش الشعبي لتحرير السودان مع إعلان جوبا في العام ٢٠٠٦ كان هذا الاتفاق بمثابة اعتراف ضمني بالسلطة والسيطرة المهمة التي لا يزال قادة قوات دفاع جنوب السودان يحتفظون بها. ومن خلال إدماج هؤلاء القادة في الجيش برتب عالية واستيعاب رجالهم، أمل الرئيس في تحييد الأعداء السابقين. لقد ظلت عملية إدماج الميليشيات تمثل مشكلة دائمة بالنسبة إلى الجيش الشعبي لتحرير السودان؛ غير أن هذه المجازفة الأولية قد تكللت بالنجاح بشكل عام - في أعقاب توقيع إعلان جوبا، لم يتم تسجيل سوى عدد قليل نسبياً من الحوادث المتصلة بصراعات خطيرة داخل الجنوب مرتبطة بالميليشيات.

على الرغم من ذلك، فإن إرث الميليشيات التي تحظى بدعم شمالي البلاد يلقي بظلاله على الجهود المبذولة لتنفيذ جوانب هامة من الترتيبات الأمنية المنصوص عليها في اتفاق السلام الشامل. لقد اندلعت قتالات عنيفة في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٦ وفبراير/شباط ٢٠٠٩ بين الجيش الشعبي لتحرير السودان والقوات المسلحة السودانية من عناصر الوحدات المتكاملة المشتركة المتمركزة في ملكال، عاصمة ولاية أعالي النيل، وقد شاركت فيها قوات موالية لغابرييل تانغ غينبي.^٦ كما تصاعد النزاع على الأراضي بين قبائل الدينكا والشلك على طول ضفاف نهر النيل في منطقة أعالي النيل والصراع الشامل الذي شاركت فيه عدة قبائل في ولاية جونقلي خلال فترة ما بعد اتفاق السلام الشامل. لقد أدت أعمال العنف إلى تفاقم التوتر ضمن الولاية وترسيخ الاعتقاد السائد بأن حكومة جوبا قد فشلت في التدخل لوقف المجتمعات الجنوبية من استخدام العنف ضد بعضها البعض.^٨

انتخابات أبريل/نيسان ٢٠١٠

نصّ اتفاق السلام الشامل على إجراء انتخابات وطنية باعتبارها مرحلة مهمة تنعقد قبل استفتاء جنوب السودان في يناير/كانون الأول ٢٠١١ بشأن تقرير المصير. تم تضمينها أولاً بناء على طلب من المجتمع الدولي كوسيلة لتعزيز عملية بناء السلام.^٩ لكن بحلول شهر أبريل/نيسان ٢٠١٠، أي بعد أكثر من خمس سنوات من توقيع الاتفاق، وباستثناء إعلان جوبا، لم يتم بذل أي جهود تقريباً لتحقيق المصالحة بين الأعداء السابقين في الجنوب. وقد نقل تعداد العام ٢٠٠٩ الوطني للسكان المتنازع عليه التوترات المحلية إلى الواجهة السياسية كما شكّلت الانتخابات المحلية المتنازع عليها البقعة الساخنة التي أعادت إشعال فتيل الصراع في الجنوب.

شكّلت طريقة إجراء وإدارة انتخابات الولايات خيبة أمل مريرة بالنسبة إلى العديد من المجتمعات المحلية والمراقبين الخارجيين. فقد أفادت التقارير أن السياسيين التابعين للحركة الشعبية لتحرير السودان وقوات الأمن المتحالفة معهم قد ارتكبوا انتهاكات واسعة لحقوق الإنسان، كما عمدوا إلى اعتقال عناصر من المعارضة والمراقبين بشكل تعسفي وخلقوا مناخاً من القمع والترهيب، مما أدى إلى التشكيك في نتائج العديد من انتخابات الحكام في بعض الولايات الاستراتيجية.^{١٠} كان تركيز المجتمع الدولي منصباً على يناير/كانون الثاني ٢٠١١ واحتمال انفصال الجنوب، فلم يوجّه النقد اللازم للانتخابات، كما أنه لم يدع إلى إجراء تحقيقات رسمية في المزاعم التي أطلقت بشأن التزوير. وبعد أقل من شهر واحد من الانتخابات، أطلق ثلاثة معارضين حركات تمرد في الجنوب ضد الحكومة، مع الإشارة إلى الانتخابات المتنازع عليها في ولايتي جونقلي والوحدة.^{١١} وسرعان ما تبعهم الآخرون، إذ تشجعوا بفعل المكاسب العسكرية التي حققها قادة التمرد الأوائل. ونظراً لانعدام الفرص، سواء تلك الاقتصادية أو غيرها من الفرص، للرجال الخاملين العاطلين عن العمل في العديد من المجتمعات المحلية في أعالي النيل الكبرى، نجح هؤلاء القادة الذي نصبوا أنفسهم قادة للمتمردين في حشد الدعم المحلي بشكل سريع نسبياً. وإلى جانب احتمال تحقيق المكاسب المادية الطفيفة، مثل الأسلحة والغذاء وحرية النهب، يمكن التحدث عن إحساس بامتلاك دوافع وأهداف تمكن المتمردين من خلقه لدى الشباب الجنوبيين المحرومين الذين يعيشون خارج نطاق سلطة الحكومة حيث لم يستفيدوا من أي "عوائد للسلام" التي وعدهم بها اتفاق السلام الشامل.

المتهمون الرئيسيون

يركز هذا القسم على قادة المتمردين الذين شكلوا أكبر تهديد لسلطة الحكومة الجنوبية وللاستقرار العام في جنوب السودان منذ انتخابات أبريل/نيسان ٢٠١٠. بعض حركات التمرد - مثل الثورات التي قادها الشلك بسبب قضايا تتعلق بالأراضي في ولاية أعالي النيل - لم تشكل تحدياً جوهرياً لسلطة الحكومة الوطنية، غير أن عدم تسوية أوضاع هذه الثورات يسلط الضوء على قدرة الأقليات المهمشة في منطقة استراتيجية منتجة للنفط على تشكيل تهديد مستمر، كما أن مناطق نفوذهم لا تزال كبيرة (أنظر الخريطة).

بيتر قديت

شكّلت قدرات بيتر قديت العسكرية المثبتة منفعلة وتهديداً على حد سواء بالنسبة إلى الجيش الشعبي لتحرير السودان خلال الحرب الأهلية الثانية. فقد كان من اللاعبين الرئيسيين خلال الفترات الأكثر وحشية في الصراع في منطقة غرب أعالي النيل الغنية بالنفط (ولاية الوحدة حالياً)، كما أن ولاءه قد تغيّر عدة مرات على مدى أكثر من عقدين من الصراع. فهو قد

على الحدود بين جنوب كردفان والوحدة. في منتصف أبريل/نيسان، أصدر قديت إعلان مايو، متهماً حكومة الجنوب والجيش بالفساد والقبلية وداعياً الجنوبيين إلى الانضمام إلى "نضال تحرري جديد ضد الحكم الظالم لأبنائنا وبناتنا في الحكومة بقيادة الحركة الشعبية لتحرير السودان".^{١٨} فعمد إلى تنظيم قواته تحت اسم حركة/جيش تحرير جنوب السودان.

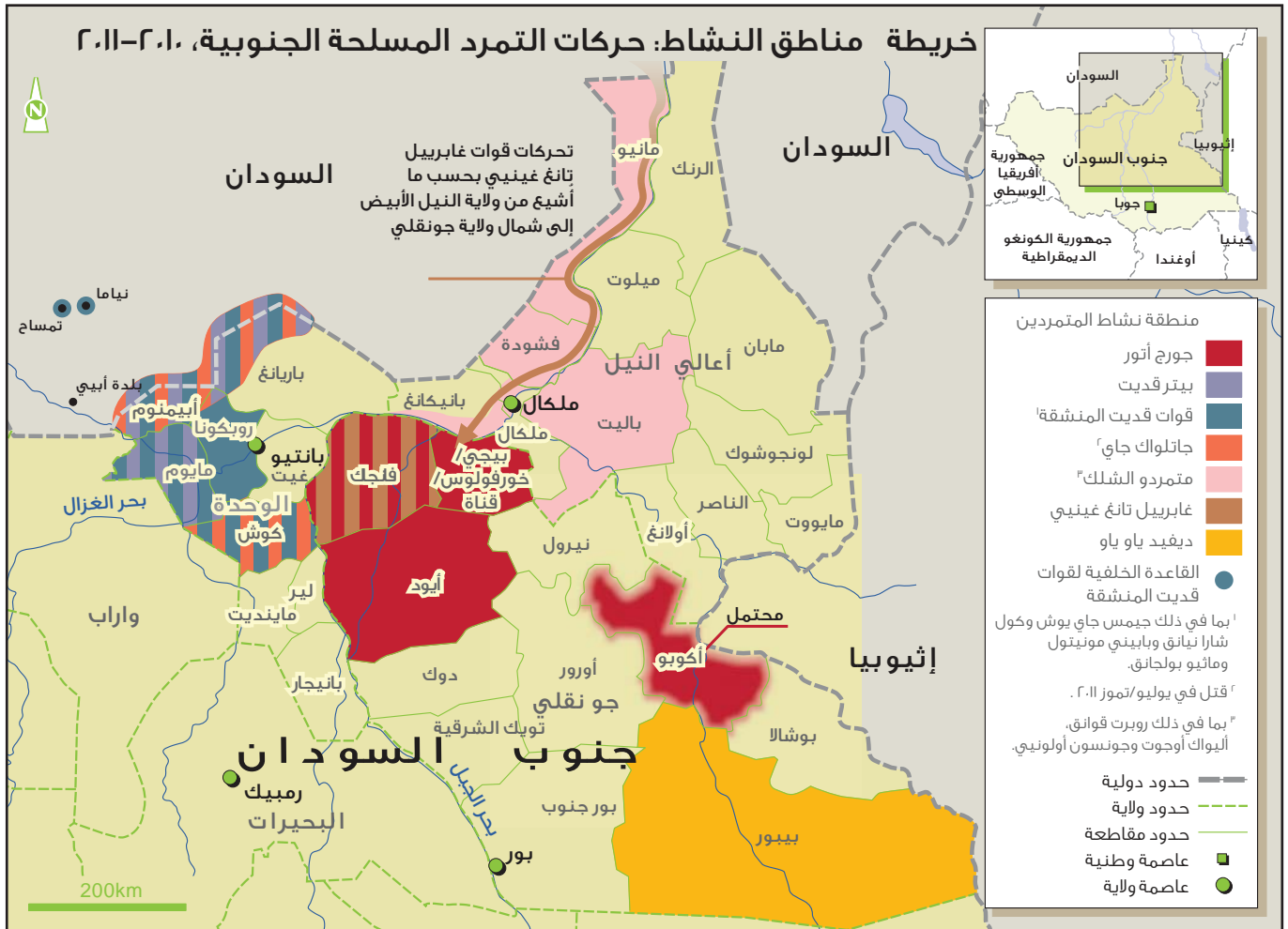
في ٢١ أبريل/نيسان، أي بعد أقل من أسبوع واحد على إصدار إعلانه، شنت قوات قديت اعتداءً خطيراً على بلدة مانكيان، جنوب عاصمة المقاطعة مايو، واستولوا عليها ليوم واحد قبل وصول تعزيزات الجيش الشعبي لتحرير السودان واستعادة السيطرة عليها. بعد استيلاء قواته على مانكيان، تقدموا باتجاه بلدة مايو، فتسببوا في نزوح العديد من المدنيين ودمروا السوق المحلية وبعض المنازل ونهبوا وخرّبوا مجمع إحدى المنظمات غير الحكومية الدولية لديها مكتب في مانكيان.^{١٩} أما ثاني هجوم لقواته على مانكيان، فقد كان على القدر نفسه من التخريب: تشير تقديرات مصادر من الأمم المتحدة أن أكثر من ٢٥٠ شخصاً قد قتلوا وأكثر من ٢٠,٠٠٠ قد اضطروا إلى النزوح كنتيجة مباشرة للاقتتال بين قديت والجيش الشعبي لتحرير السودان في مقاطعة مايو، لا سيما

الميليشيات كان قد تمّ إدماجهم برتب ضباط.^{١٥} عندما بات واضحاً أنه قد تم التغاضي عن بعض قادة الميليشيات السابقين النافذين في عملية الترقية في حين تمّ منح رتب عليا لضباط أدنى مرتبة، خاصة من قبيلة الدينكا، شعر قديت (وهو من قبيلة نوير بل) وغيره بالقلق. في ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٠، أي بعد أكثر من شهر من تأكيد تعيينه في منصبه الجديد من جانب الجيش الشعبي، زار أولاً المقر الرئيسي للكتيبة الثالثة في ولاية شمال بحر الغزال، حيث تم تعيينه في منصب نائب قائد الكتيبة.^{١٦} ويُفاد أنه كان يعتبر أن منصبه أدنى مرتبة من مركزه الفعلي وكان مستاء من الخدمة في صفوف الجيش كنائب لقائد كتيبة من الدينكا.^{١٧} وفي حين أن جورج أتور استغل هزيمته غير العادلة على حد زعمه في الانتخابات كذريعة للتمرد، فقد نبغ دافع قديت على الأرجح من شعوره بالإحباط بسبب منصبه داخل صفوف الجيش الشعبي.

قبل انشقاق قديت عن الجيش الشعبي في مارس/آذار ٢٠١١، كان الوضع الأمني في مسقط رأسه في مقاطعة مايو متقلباً بسبب أنشطة المتمردين النوير الآخرين الذين كانوا ينفذون عمليات ضد الجيش الشعبي باستخدام قواعد خلفية في حقول النفط المتنازع عليها والمحتملة أساساً من قبل القوات المسلحة السودانية

أيد بالتناوب كلاً من الجيش الشعبي لتحرير السودان بقيادة قرنق وخلال فترات رئيسية في الحرب قوات دفاع جنوب السودان، ليتباهى مؤخراً بأهمية كونه "قائداً في حقول النفط" خلال الحرب.^{١٢} وقد مكنته قيادته على القوات الموالية في هذه المنطقة الحدودية الاستراتيجية من تنفيذ الأهداف العسكرية المتضاربة لكل من الجيش الشعبي لتحرير السودان وقوات دفاع جنوب السودان، وذلك غالباً لقاء ثمن مرتفع تكبده السكان المدنيون.^{١٣} قد يثير الشكوك في المراحل الأولية من عملية الإدماج إذ أنه بقي وبشكل مؤقت مع الاستخبارات العسكرية للقوات المسلحة السودانية بعد إعلان جوبا، غير أنه قد وافق في وقت لاحق على الانضمام إلى الجيش الشعبي برتبة لواء.^{١٤}

إن توقيت حركته التمردية مهم، عندما بدأت الموجة الأولى من العصيان المسلح ضد الحكومة عقب الانتخابات، ظلّ قديت في (مقر القيادة العامة) في جوبا. في أواخر أكتوبر/منصبه في ذلك الوقت كقائد للدفاع الجوي فيالمقر العام للجيش الشعبي لتحرير السودان تشرين الأول ٢٠١٠، وافق القائد العام للجيش الشعبي لتحرير السودان، الرئيس سالفا كير، على عملية ترقيات وتعيينات داخلية أدت إلى تدهور العلاقات التي كانت بالأصل متوترة بين بعض من كبار ضباط الجيش الشعبي ومقاتلين سابقين في



خلال اشتباكات شهري أبريل/نيسان ومايو/أيار.^{٢٠} كان لهذين الاشتباكين تأثير دائم على الاستقرار في ولاية الوحدة، وذلك في المدى المنظور وحتى بعد الانفصال في شهر يوليو/تموز.

لم يمض قديت شخصياً الكثير من الوقت في مايو في أثناء الحملات التي كانت قواته تنفذها؛ فقد كان يتنقل من نيروبي إلى الخرطوم والمنطقة الحدودية بعيداً عن متناول الكتيبة الرابعة للجيش الشعبي في بانتيو. لقد سافر إلى الأردن خلال شهر يوليو/تموز، لتلقي علاج طبي على حد ما زعم، ومن ثم إلى نيروبي لعقد مناقشات مع ممثلين للرئيس سالفا كير حول شروط وقف إطلاق نار تم التوقيع عليه في أوائل أغسطس/آب. لقد أمنت رحلاته المكثفة الفرصة الكافية لتأمين الدعم الخارجي لتمرده.

بعد وقت قصير من التوقيع على الاتفاق، باشرت قواته الانتقال باتجاه الجنوب من الحدود بين الوحدة وجنوب كردفان إلى مايو من أجل التجمع لعملية إدماج غير واضحة المعالم مع الجيش الشعبي. وهو قد زارهم مع وفد من بعثة الأمم المتحدة في السودان في منتصف شهر أغسطس/آب. في ٦ سبتمبر/أيلول، أخبر المتحدث باسمه الصحفيين أن قديت قد توصل إلى اتفاق مع الجيش الشعبي لتحرير السودان يقضي بنقل رجاله إلى ولاية غرب بحر الغزال. يمكن لنقل هذه القوات خارج ساحة المعركة أن يؤدي في نهاية المطاف إلى تعزيز فرص الإدماج السلمي، غير أن العملية قد توقفت منذ ذلك الحين.

ميليشيات قديت الانفصالية

خلال مختلف الثورات التي نفذوها ضد حكومة الجنوب، كان جيمس جاي يوش وكول شارا نيناق وبابيني مونيتول وماثيو بولجانق — وكلهم رجال من قبيلة النوير من ولاية الوحدة، والعديد منهم يأتون من خلفية القوات المسلحة السودانية — يتحركون أحياناً بالتنسيق مع بعضهم البعض تحت راية حركة/جيش تحرير جنوب السودان. وعلى الرغم من أن هؤلاء الرجال قد باشرنا تمردهم على خلفية المظالم الانتخابية وغيرها من الشكاوى ضد الحركة الشعبية /الجيش الشعبي لتحرير السودان، فهم قد انضموا إلى قديت في تحالف هش للقوات المحلية في ولاية الوحدة بعد إطلاقه حركة/جيش تحرير جنوب السودان في أوائل شهر أبريل/نيسان.

في ٣ أغسطس/آب، أعلن المتحدث باسم قديت، بول جاتكوث، عن القرار بتوقيع اتفاق وقف لإطلاق النار مع الحكومة وبدء عملية الإدماج. في اليوم التالي، انشق يوش ونيناق ومونيتول وبولجانق عن قديت (لكن مع الحفاظ على انتمائهم إلى حركة/جيش تحرير جنوب السودان)، ونشروا خطاباً مفتوحاً يتهمون فيه قديت وجاتكوث بقبول رشوة من الرئيس سالفا كير.^{٢١} إن قرارهم الانسحاب من اتفاق وقف

إطلاق النار يشكل خطراً جديداً يهدد الأمن وتحدياً لجهود إدماج الميليشيات.

لم يُسجل أي اتصال علني بين الزعماء الأربعة من جديد حتى ٢٧ أكتوبر/تشرين الأول، عند إصدارهم خطاباً آخر مشتركاً يدين حاكم ولاية الوحدة، تعبان دينق، ويحذر من حملة عسكرية قريبة للإطاحة به، كما ينصح موظفي المنظمات غير الحكومية والأمم المتحدة بمغادرة الولاية.^{٢٢} بعد مرور يومين، اشتبكت قواتهم مع الجيش الشعبي لتحرير السودان في محيط مدينة مايو.^{٢٣} لقد ادعى الجيش الشعبي أنه قد طرد المتمردين من مقاطعة مايو، مما أسفر عن مقتل ٦٠ متمرداً مع وقوع ١٥ قتيلاً من المدنيين خلال هذه العملية. في المقابل، فقد زعم المتمردون أنهم قد استولوا على كل من مدينة مايو وتومور مع أسر جنود من الجيش الشعبي وتجنيد عناصر جدد من الجيش والاستيلاء على الأسلحة في معرض هذه العملية.^{٢٤} أثناء وضع اللمسات الأخيرة على هذا العدد، كانت هنالك تقارير متضاربة عن مكان وجود هذه القوات ونواياهم، ولكن نظراً إلى الخطاب الأخير، يبدو وكأن أنظارهم موجهة إلى عاصمة الولاية بانتيو. كما يعتقد أن عدداً من انفجارات الألغام الأرضية المضادة للدبابات خلال الأسبوع الأول من شهر نوفمبر/تشرين الثاني على طول طريق بانتيو- مايو قد سببتها الألغام التي زرعتها القوات نفسها التي شنت الهجوم على مايو.

في بيان طويل ومفصل صدر في ٣ نوفمبر/تشرين الثاني، اتهم القادة بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان بدعم الجيش الشعبي لتحرير السودان في التزامه العسكري مع حركة تحرير جنوب السودان من خلال توفير المركبات والوقود والمسكن لعناصر في الجيش وموظفين في الولاية في المجمعات المخصصة للأمم المتحدة، الأمر الذي ينتهك ولايتها.^{٢٥}

جورج أتور

الجنرال جورج أتور، أحد أعضاء عشيرة بادينغ من قبيلة الدينكا، وعضو سابق في الجيش الشعبي لتحرير السودان، هو أشهر زعماء المتمردين، ويعود ذلك جزئياً إلى مكانته العالية في الجيش الشعبي قبل استقالته في الفترة التي سبقت الانتخابات في أبريل/نيسان ٢٠١٠. فقد استقال أتور، الذي خدم بعد العام ٢٠٠٥ ككاتب سابق لرئيس الأركان وقائد لقوات الكتيبة الثامنة في جونقلي، من منصبه في القيادة العامة للجيش الشعبي لتحرير السودان في جوبا من أجل الترشح لمنصب حاكم ولاية جونقلي، مسقط رأسه. لم تشجّع قيادة الحركة الشعبية ترشيحه، وإنما دعمت في المقابل الحاكم الحالي، كول مانيانغ.^{٢٦}

خلافاً لبعض قادة المتمردين الآخرين، كان أتور موالياً حقيقياً للجيش الشعبي منذ انضمامه إلى حركة التمرد في العام ١٩٨٣. لم يكن أبداً جزءاً من قوات دفاع جنوب السودان. بعد وقت

قصير من هزيمته في الانتخابات المحلية في ولاية جونقلي، بدأ مع قواته - وبعضهم قد انشقوا بحسب التقارير على الفور عن الكتيبة الثامنة في جونقلي والكتيبة الثالثة في شمال بحر الغزال^{٢٧} - شن الهجمات على منشآت الجيش الشعبي في جنوب غرب أعالي النيل ومسقط رأس أتور في شمال ولاية جونقلي. وبصفته ضابطاً سابقاً رفيع المستوى في الجيش الشعبي لتحرير السودان ومدرباً كمهندس، سرعان ما برهن عن قدراته العملية كقائد إذ أن قواته قد حققت تقدماً ومكاسب في شمال ولاية جونقلي، فمنعت وصول المساعدات الإنسانية وكسبت الدعم المحلي الذي كان مفيداً له للتملص من الهجمات المضادة التي شنها الجيش الشعبي في وقت لاحق.

منذ الأيام الأولى لتمرده، أصّر أتور في تصريحاته التي أدلى بها عبر هاتف يعمل بالأقمار الصناعية من مخبئه في الأدغال على أن حركته - تحت لواء الحركة الديمقراطية في جنوب السودان وجناحها العسكري، جيش جنوب السودان - كانت تقاتل من أجل الإصلاح السياسي والعسكري، غير أن استراتيجياته التي شملت زرع الألغام الأرضية وتوزيع السلاح في المناطق المدنية قد زعزت الاستقرار في مناطق واسعة من ولاية جونقلي التي، ومنذ منذ توقيع اتفاق السلام الشامل، باتت من بين الولايات الأكثر اضطراباً والأقل أمناً في الجنوب.

حتى هذا التاريخ، فشلت محاولات الجيش الشعبي/الحركة الشعبية لتحرير السودان لإلحاق الهزيمة العسكرية بأتور وتحقيق مصالحه سياسية معه ومع قواته. انهار اتفاق وقف إطلاق النار في ٥ يناير/كانون الثاني، وذلك جزئياً بسبب مسألة الرتب العسكرية التي ستمنح له ولأتباعه المقربين، وقد تلتها موجة من الاقتتال في شهري فبراير/شباط ومارس/آذار. منذ ذلك الحين، بقي أتور وقواته هادئين نسبياً، على الرغم من بعض الإفادات عن وقوع اشتباكات طفيفة في سبتمبر/أيلول وأكتوبر/تشرين الأول في مقاطعة أيود. ويقال إنه قد أمضى بعض الوقت مؤخراً في ولايتي سنار والنيل الأزرق في السودان، وعاد في الآونة الأخيرة إلى جونقلي، بالقرب من الحدود مع إثيوبيا. على الرغم من غيابه المتكرر عن جونقلي، غير أن تزويده المزعوم للأسلحة للشباب من عدة مجموعات أقلية محرومة من حقوقها في الولاية، مثل لو نوير ونوير جيكاني (أنظر المربع ١)، يؤكد على قدرته على الاستمرار بشكل غير مباشر في زعزعة الاستقرار في المنطقة من خلال تأجيج الصراعات المحلية و تآكل سلطة الدولة.

منذ أوائل العام ٢٠٠٩، تبذل التنافس على الموارد والصراع المتصل بالماشية في العديد من الولايات الجنوبية من تهديد أمني شائع وإنما منخفض المستوى نسبياً إلى ظاهرة متزايدة الخطورة والحساسية السياسية، تترتب عليها آثار أوسع نطاقاً بكثير.^{٢٨} حاولت حكومة ما قبل الاستقلال في الجنوب التصدي للعنف في الهجوم على الماشية خلال العام ٢٠٠٩ - ٢٠١٠ باستخدام تكتيك كانت قد اعتمدته منذ العام ٢٠٠٥؛ حملات لنزع سلاح المدنيين بقيادة الجيش الشعبي لتحرير السودان.^{٢٩} وقد أشارت الأبحاث السابقة إلى أن الحملات التي غالباً ما كانت قمعية قد أججت الصراع بين مختلف الجماعات بدلاً من التخفيف من حدتها.^{٣٠}

بالنسبة إلى أتور، فقد منحه السياق الأمني غير المستقر في جونقلي - مقروناً بمرتبته الرفيعة في الجيش وعلاقاته المحلية في ولايته - فرصة واسعة لشراء الأسلحة الصغيرة والذخائر وحشد الدعم المحلي في شمال ولاية جونقلي، المنطقة الرئيسية لعملياته. إن نجاحه في تعبئة المجتمعات المحلية على أساس الشكاوى المتصلة بالانتخابات وغيرها من المظالم قد جعل منه زعيم المتمردين الأكثر تهديداً في فترة ما قبل الاستفتاء.^{٣١} ويعتقد أن الشبان الساخطين والعاطلين عن العمل من قبيلة لو نووير في مقاطعة أوبو، الواقعة على الحدود مع إثيوبيا، قد انضموا إلى حركته التمردية لأسباب عملية أكثر منها أيديولوجية وذلك للحصول على الأسلحة التي من شأنها تحسين قوتهم في المعارك مع منافسيهم من جيرانهم. تشير بعض التقارير إلى أن أتور قد زود شباب قبيلة لو نووير صراحة بالأسلحة لكي يتمكنوا من الهجوم على أعدائهم - خاصة المورلي - شرط أن يقاتلوا أيضاً ضد عدوه، حاكم ولاية جونقلي، كول مانيانغ.^{٣٢}

لقد زادت أعمال العنف المحلية والاعتداءات على الماشية إلى حد كبير خلال الأشهر الأخيرة في مقاطعتي بيبور وأورور بين قبيلتي لو نووير والمورلي المتناحرتين. وبحسب تقديرات مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، فقد تمّ قتل نحو ٢,٠٠٠ شخص وأكثر من ١٣,٠٠٠ اضطرروا إلى النزوح جراء النزاع بين القبائل خلال الفترة الممتدة من ١ يناير/كانون الثاني حتى ٣١ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١١.^{٣٣} وهناك العديد من المصادر التي تشير إلى وجود صلة بين حركة أتور التمردية وسلسلة الاعتداءات على الماشية والاشتيكاكات بين شباب لو نووير والمورلي المزودين بالأسلحة الثقيلة خلال الفترة الممتدة بين أبريل/نيسان وأغسطس/آب ٢٠١١. وقد اتهم أحد الزعماء الروحيين لقبيلة لو نووير، يدعى داك كوث دينق، من قبل بعض المسؤولين في الحكومة بتنظيم الشباب من قبيلته في أوبو وغيرها من المقاطعات، بما في ذلك أورور، والحصول على الأسلحة من أتور.^{٣٤} كما يُعتقد أنه قد قام بتعبئة - لا بل حت - شباب قبيلة لو نووير على شن الغارات ضد المورلي في بيبور في شهر يونيو/حزيران.

كما أُفيد في الآونة الأخيرة عن تراجع سلطة أتور في المنطقة إذ أن بعض شباب لو نووير قد انشقوا عنه لحماية عائلاتهم وأعضاء قبائلهم من المزيد من الصراعات.

جاتلوك جاي

الجنرال الراحل جاتلوك جاي، وهو من قبيلة نووير، من عشيرة جاي، وكولونيل سابق في نظام سجون ولاية الوحدة، كان قد نجح بشكل كبير في رفع مكانته في ولاية الوحدة عندما بدأ تمرد في أعقاب الانتخابات. خلافاً لأتور ويوا يوا، لم يتنافس جاي في الانتخابات، على الرغم من أنه قد دعم المرشحة المستقلة لمنصب الحاكم، أنجلينا تيني، زوجة نائب الرئيس الجنوبي ريك مشار. وقد أفادت التقارير أن دعمه لتيني كان بسبب استيائه من الحاكم تعبان دينق الذي رفض تعيين جاي مفضواً لمقاطعته الأم، كوش، في العام ٢٠٠٨.

على الرغم من أن سيرته في زمن الحرب أقل شهرة من غيره من رجالات ولاية الوحدة، مثل قديت وبولينو ماتيب، يتذكر بعض مواطني الوحدة جاي لما ارتكبه من أفعال وحشية خلال الحرب بصفته عضواً في الميليشيات المدعومة من الخرطوم المسؤولة عن قتل المدنيين ونزوحهم أثناء حملات تطهير حقول النفط.^{٣٥}

في أعقاب هجماتها الأولى على قواعد الجيش الشعبي لتحرير السودان في مقاطعتي أيمونوم ومايوم بالقرب من حدود ولاية الوحدة مع ولاية كردفان الجنوبية، واصلت قوات جاي تمرداً غير الجسيم طوال العام ٢٠١٠ مقاطعة كوش. وقد عممت شائعات خلال هذه الفترة من خلال مهاجمة قوافل للجيش الشعبي لتحرير أنه كان مريضاً أو جريحاً وتم نقله بمساعدة حكومة

الثقة بين الجيش والقوات المتمردة وزيادة القلق في أوساط القادة في ما يتعلق بالإدماج.

على الرغم من الشائعات بشأن الروابط بين جاي وجماعات متمردة أخرى، تدلّ المقابلات مع أعضاء سابقين في الميليشيات وغيرهم من الأشخاص الذين كانوا مقربين من الحركة على أن غطرسته قد حالت دون نسج تحالفات استراتيجية كان بمقدورها إعطاء الحركات المتباينة فرصة أفضل لتحدي الحكومة الجنوبية.^{٣٦} وحتى لو قُدّر له أن عاش لبدء عملية إدماج قواته في الجيش الشعبي لتحرير السودان،^{٣٧} لكانت السابقة التي شكلتها ترقيته الفائقة السرعة لتقوّض قدرة الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان على استيعاب المتمردين الآخرين.

متمردو الشلك

يختلف العديد من حركات التمرد بقيادة قبيلة الشلك في أعالي النيل، والتي يرجع تاريخها إلى ما قبل انتخابات أبريل/نيسان ٢٠١٠ حتى الوقت الحاضر في نواح كثيرة عن الثورات الأخرى التي تناولها هذا التقرير. لقد قاد كل من روبرت قوانق وأليوك أوجوت وجونسون أولونيبي في البداية حركات تمردية منفصلة، كما خدموا كلهم في أوقات مختلفة في شعب من قوات الأمن الجنوبية، غير أن أسبابهم المعلنة للتمرد لم تكن مرتبطة صراحة بعدم الرضا عن قيادة الجيش الشعبي أو الشرطة أو قسم السجون. بدلاً من ذلك، سعت كل من حركاتهم التمردية إلى لفت الانتباه إلى الشكاوى المتعلقة بالأراضي والتي رفعت على نطاق جماعة الشلك ضد سكان الدينكا في منطقة أعالي النيل. في مملكة الشلك - على الضفة الغربية وأجزاء من الضفة الشرقية لنهر النيل - نبغ الدعم الشعبي للتمرد من التصورات الشائعة بشأن قيام حكومة موالية لدينكا في أعالي النيل وتواجد عدائي للجيش الشعبي في المنطقة.^{٣٨}

أعلن قوانق معارضته للحكومة قبل انتخابات أبريل/نيسان ٢٠١٠ ووقع اتفاق سلام مع الحكومة - مقابل ترقية كبيرة إلى رتبة لواء - في أغسطس/ آب ٢٠١٠. تكثفت أنشطة أوجوت وأولونيبي في أعالي النيل في العام ٢٠١١، وأُكد حادثان رئيسيان وقعا في مارس/آذار التهديدات التي كانت هاتان الجماعتان قادرتين على تشكيلها في أي منطقة وإن كانت تعجّ نسبياً بوجود الجيش الشعبي لتحرير السودان.^{٣٩} اشتبكت قوات أولونيبي التي كانت قد تجمعت - إلى جانب المدنيين الموالين أو المرتبطين بالجماعة - بالقرب من مقر الكتبية السابعة في بلدة أوأشي الواقعة على ضفاف النهر في جنوب ملكال، مع الجيش الشعبي لتحرير السودان في ٦-٧ مارس/آذار، قتل ما لا يقل عن ٦٠ عنصراً من الشلك، وفقاً لتحقيق قامت به منظمة هيومن رايتس ووتش.^{٤٠} بعد أقل من أسبوع، شنت قوات أولونيبي غارة في الصباح الباكر على ملكال، عاصمة أعالي النيل، وسرعان ما صدّ الجيش الشعبي الهجوم، مخلّفاً ما لا يقل عن ٣٠ متمرداً وعدد من الجنود

السودان والشرطة الجنوبية وقواعدها في السودان إلى الخرطوم لتلقي العلاج، أو أنه كان يختبئ فقط في المناطق الحدودية داخل وحول حقول النفط في هجليج.

لقد نبهت هجماته حكومتي الوحدة وجوبا إلى أن انعدام الأمن قد يعطل استفتاء تقرير المصير المنتظر في يناير/كانون الثاني ٢٠١١. في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٠، زار نائب الرئيس مشار وزوجته، المرشحة المهزومة لمنصب الحاكم، بانتيو، وفي تجمع حاشد، أيد مشار علناً عملية المصالحة على مستوى الولاية وسافر في وقت لاحق مع وفد ضم زوجته والحاكم متنقلين بين مختلف أنحاء الوحدة لتشجيع المواطنين على المشاركة في الاستفتاء بشكل سلمي.^{٣٦}

قاد الحاكم تعبان دينق عملية المصالحة على مستوى الولاية؛ غير أن سيطرته شبه السلطوية على الهرمية السياسية والعسكرية في هذه الولاية الغنية بالنفط حالت دون تمتعه بشعبية واسعة.^{٣٧} بعد انفصال الجنوب، جاء جاي إلى بانتيو للمزيد من المفاوضات المكثفة. في ٢٠ يوليو/تموز، وقع اتفاقاً لوقف إطلاق النار منحه حسبما أُفيد رتبة فريق في الجيش الشعبي لتحرير السودان. فكانت هذه ترقية دراماتيكية إلى أعلى الرتب في الجيش من رتبته قبل تمرد ككولونيل في نظام السجون في ولاية الوحدة. لكن بعد ثلاثة أيام، في ٢٣ يوليو/تموز، قتل إثر إطلاق للنار استهدفه في ظروف لا تزال غامضة.^{٣٨} لقد أدت عملية القتل هذه إلى تعميق انعدام

الحكوميين في عداد القتلى، وفقاً للتقديرات الأولية للجيش الشعبي.^{٤٤} تسببت الهجمات العدائية التي شنها المتمردون على عاصمة الولاية برد قاس من الجيش الذي تذرّع بالحدث لاعتقال العشرات من شبان الشلك واحتجازهم بصورة تعسفية، مما أدى بشكل عام إلى تدهور العلاقات بين جماعة الشلك والسكان من الديكا والنوير في ملكال.

لقد أضاف رد الجيش الشعبي وخطابه المزيد من الوقود لمظالم وشكاوى الشلك. ففي سائر التعليقات تقريباً على الحوادث العنيفة التي دارت بين الجيش الشعبي لتحرير السودان والمتمردين خلال الأشهر الـ ١٨ الأخيرة، أكد المسؤولون الجنوبيون على دور الدكتور لام أكول، وهو من رموز المعارضة الجنوبية (من الشلك)، الذي يمتلك تاريخاً طويلاً من العمل مع حزب المؤتمر الوطني ولا يتمتع بثقة العديد من الجنوبيين. يدعي الجيش الشعبي أن حزب أكول، الذي دعاه الحركة الشعبية لتحرير السودان - التغيير الديمقراطي وأطلقه في العام ٢٠٠٩، هو عبارة عن "واجهة" لمواقعته العسكرية في الجنوب المدعومة من قبل الخرطوم.^{٤٥} وعلى الرغم من أنه قد يكون داعماً لقوات أوجوت وأولونيني، غير أن المشاكل بين الشلك وحكومة جوبا تتخطى إلى حد بعيد مسألة دعم أكول.

وقعت الاشتباكات الأخيرة بين قوات الجيش الشعبي ومتمردى الشلك في بلدة كاكاف في شمالي ولاية أعالي النيل في ١٩-٢٠ أغسطس/ آب. وبحسب إفادات الجيش، فقد "بوغت" جنوده المتمركزون بالقرب من كاكاف في البداية بقوات الميليشيات التي هاجمت البلدة بعد اجتياز الحدود من قاعدة خلفية في جنوب كردفان.^{٤٦} من بين سائر حركات التمرد، قد تكون ثورات الشلك الأكثر تمثيلاً لطبيعة مظالم المجتمعات المحلية المتجزئة والتحديات التي تواجه حكومة الجنوب في تحقيق المصالحة ليس فقط مع جماعات المتمردين، وإنما أيضاً مع تلك المتحالفة معها.

ديفيد ياو

تتميز حركة تمرد ديفيد ياو في مسقط رأسه في مقاطعة بيبور، موطن جماعة المورلي التي تعاني من درجة كبيرة من الحرمان، عن الانتفاضات الأخرى التي انطلقت في فترة ما بعد الانتخابات بسبب افتقاره الشديد للخبرة العسكرية. فهو كان قد درس اللاهوت في كينيا وجنوب السودان قبل شغله وظيفة مدنية في مقاطعة بيبور مع لجنة الإغاثة وإعادة التأهيل في جنوب السودان. على غرار أتور، شارك كمرشح مستقل في انتخابات ولاية جونقلي، ولكن لمنصب أدنى بكثير كعضو في مجلس الولاية. بعد هزيمته في الانتخابات، وذلك مع فارق كبير على حد ما أفيد في التقارير، شنّ ياو مع قواته

المالية سلسلة من الهجمات في منتصف شهر مايو/أيار ٢٠١٠. العديد من اشتباكات المسلحة مع الجيش الشعبي خلال الأشهر القليلة اللاحقة كانت أشبه بهجمات قطع طرق وعمليات عصابات طفيفة أكثر منها عمليات عسكرية كاملة. على الرغم من تدني عدد القتلى نسبياً جرّاء هذه الاشتباكات، فقد أجبر انعدام الأمن الذي دام خلال النصف الأخير من العام ٢٠١٠ فرق الإغاثة على تقليص أنشطتها وحصرها تقريباً في بلدة بيبور، مما ترك العديد من المناطق النائية في المقاطعة بلا مساعدة أو بمساعدة ضئيلة.^{٤٧}

قبل عرض الرئيس سالفا كير الأول بالعفو على المتمردين في ولاية أعالي النيل الكبرى في أواخر سبتمبر/أيلول ٢٠١٠ (أنظر أدناه)، وافق ياو على بدء المفاوضات مع الحكومة، غير أن هذه المحادثات اصطدمت بطريق مسدود بعد اتهامه بالاعتداء على مجموعة من المدنيين في أواخر شهر أكتوبر/تشرين الأول من العام ٢٠١٠ في منطقة نائية في بيبور.

إن المفاوضات الأخيرة بين ياو وياو والجيش الشعبي لتحرير السودان هي أبرز جانب من جوانب تمرده في ما يتعلق بحركات التمرد الأخرى. ففي أبريل/نيسان ٢٠١٠، بدأ الجيش الشعبي عملية مفاوضات ثانية من خلال قائد الكتيبة الثامنة، بول كونق ومحاظ مقاطعة بيبور، أكوت مازي.^{٤٨} في منتصف يونيو/حزيران، نقلت بعثة الأمم المتحدة في السودان ياو إلى جوبا، حيث صرّح للصحافيين أنه سبق ووقع اتفاقاً لوقف إطلاق النار، كما أعرب عن استعداده لوضع اللمسات الأخيرة على تفاصيل عملية إدماج قواته في الجيش الشعبي لتحرير السودان.^{٤٩} ومنذ ذلك الحين بقي في جوبا في حين لا تزال قواته في انتظار تنفيذ عملية الإدماج بقيادة الجيش الشعبي في أونيكيبول، وهي قرية صغيرة في ولاية شرق الاستوائية.^{٥٠} حيث تم نقلهم بعد سفره إلى جوبا، وفي حين يتمتع ياو وياو بطروفي إقامة مريحة في العاصمة الجنوبية، يعيش رجاله المسلحون في الأعدال في انتظار بدء عملية إدماجهم.

نظراً إلى عدم استقرار الأوضاع في مقاطعة بيبور في أعقاب سلسلة من الغارات امتدت من أبريل/نيسان إلى يونيو/حزيران ٢٠١١، فضلاً عن هجوم مضاد أكثر خطورة نفذه شبان من المورلي في المنطقة على الأرجح تطوراً إيجابياً. ويعتقد أن رجال ياو وياو قد وزعوا مؤخراً في مقاطعة أورور المجاورة، يشكل خفض عدد الرجال المسلحين بعضاً من أسلحتهم على شباب المورلي من أجل تنفيذ هجومهم في أغسطس/آب، غير أنه لم يتم تأكيد صحة هذه المزاعم.

في غضون ذلك، يتوقع دخول ياو وياو الجيش الشعبي لتحرير السودان برتبة لواء، مما يثير الاستغراب نظراً إلى خلفيته المدنية. في حال تحقق ذلك، فستصعب هذه الرتبة الرفيعة

مهمة الجيش الشعبي في تحقيق المصالحة مع القادة الآخرين الذين لا يزالوا في الأعدال - مثل أتور والمتمردين الشلك وميليشيات قديت المنشقة - إلى حد كبير.

هل من تنسيق؟

على الرغم من الادعاءات المتكررة لمختلف قادة المتمردين - والجيش الشعبي لتحرير السودان، ما من أدلة تذكر على وجود عمليات عسكرية مشتركة كبيرة بين حركات التمرد في أعالي النيل على مدى الأشهر الـ ١٨ الماضية. الاستثناء الوحيد كان التحالف الوجيز والمترaxي والمنحل حالياً بين عدد من المتمردين في غرب ولاية الوحدة، بما في ذلك ماثيو بولجانق وكول شارنا نيانق، بقيادة قديت بين أبريل/نيسان ويونيو/حزيران ٢٠١١. على سبيل المثال، في شهر مارس/آذار، أعرب اللواء بابيني مونيوتول في القوات المسلحة السودانية، الذي كان قد اتخذ من الخرطوم مقراً له، والذي كانت قواته قد اشتبكت مؤخراً مع قوات الجيش الشعبي في ولاية الوحدة، عن عزمه إنشاء تحالف المتمردين مع جورج أتور.^{٥١} ففي حال تحقق مثل هذا التحالف، فهو لم ينجح في تحدي الجيش الشعبي بشكل موحد.

من الاستثناءات الأخرى التعاون المحتمل بين قوات ياو وياو وقوات جورج أتور التي تفوقها قوة وعدداً. لقد تمّ تضمين منطقة عمليات ياو وياو الوحيدة، أي مقاطعة بيبور، في اتفاق يناير/كانون الثاني ٢٠١١ لوقف إطلاق النار الذي لم يعد سارياً الآن بين أتور والجيش الشعبي. خلال الاشتباكات التي دارت بين الجيش الشعبي وأتور في فبراير/شباط ومارس/آذار في شمالي ولاية جونقلي في أعقاب انهيار وقف إطلاق النار، برزت تقارير تفيد عن انتقال قوات ياو وياو إلى الشمال من مقاطعة بيبور للانضمام إلى قوات أتور. ونظراً إلى محدودية قوة وحجم جماعة ياو وياو - إذ تشير التقديرات إلى وجود ٢٠٠ عنصر كحد أقصى - ومحدودية الأسلحة الثقيلة التي تمتلكها، فمن المرجح أن تكون عملية ضم القوات بين أتور وياو وياو قد صمّمت كوسيلة لتعزيز مصداقية فكرة وجود "جبهة تمرد موحدة" بدلاً من كونها خطوة تكتيكية.^{٥٢}

قد يكون السبب الأهم الذي منع تحقق هذا النوع من التحالفات الغرور السائد لدى قادة المتمردين ودوافعهم الأنانية في غالبيتها للتمرد. وبقائهم في السابق لجانك جاي، فقد تحدث جاي عن تحالف محتمل مع أتور: "الأريد] لأي أحد أن يتقدمني غير الله".^{٥٣} إن المنازعات التاريخية بين زعماء المتمردين، لا سيما بين جاي وقديت - اللذين كانت تربطها أواصر القرابة عبر علاقة مصاهرة - قد حالت على الأرجح دون قيام تعاون بين قادة المتمردين.

ردود حكومة جنوب السودان والجيش الشعبي لتحرير السودان

لقد تأرجحت ردود فعل الحكومة والجيش إزاء حركات التمرد في ولاية أعالي النيل الكبرى بين تدخلات عسكرية ومحاولات للتسوية السياسية. غير أن الضغوط الهائلة التي كانت تواجه الجمهورية الجديدة والانشقاقات داخل وإدارة جوبا السياسية والعسكرية قد ساهمت في انعدام وجود استراتيجية منسقة ومتسقة لمكافحة التمرد. على الصعيد العسكري، عانى الجيش الشعبي لتحرير السودان من المسافات الطويلة للوصول إلى المتمردين ورفض بعض قواته وقادته الميدانيين عملية إدماج "أعدائهم" في صفوفهم، فضلاً عن التكتيكات الأشبه بحرب العصابات المستخدمة من قبل بعض المتمردين. بشكل عام، فقد استولى الجيش وخسر القدر نفسه من الأراضي، وبعد ١٨ شهراً من انتخابات العام ٢٠١٠، لا يزال المتمردون خارج سيطرة الحكومة في أنحاء واسعة من المنطقة.

إن حدة واتساع نطاق الرد العسكري قد عكسا أحياناً شعوراً بالذعر في صفوف الجيش الذي يعتقد أن المتمردين هم "خط المواجهة" لصراع محتمل أوسع نطاقاً مع السودان. ومع تواصل الصراعات في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق وجمود الوضع في أبيي، يبدو هذا التخوف مشرعاً. لكن في عدد من الحالات التي استخدم فيها الجيش الشعبي / الحركة الشعبية لتحرير السودان تدابير صارمة في محاولة لقمع أحزاب المعارضة أو للقضاء على نشاط الميليشيات، جاءت النتائج عكسية على نحو موحد. فغالباً ما نجحت الممارسات العنيفة وحملات "حرق الأراضي" وعمليات "التطهير" في إثارة سخط المجتمعات المحلية وتهيئة الظروف الملائمة لاستمرار عدم الاستقرار.^{٦٠} إن الاشتباكات التي وقعت خلال الفترة الممتدة من فبراير/ شباط إلى أبريل/نيسان ٢٠١١ بين قوات الجيش الشعبي والقوات الموالية لجورج أتور وغابرييل تانغ غينيني، على التوالي، في المناطق النائية بالقرب من الحدود بين ولايتي جونقلي وأعالي النيل قد أدت إلى مقتل المئات من المدنيين والمقاتلين وإلى تقييد قدرة وصول بعثة الأمم المتحدة في السودان والمنظمات غير الحكومية تقييداً شبه كامل لعدة أسابيع. في هذه الحالات، تحمل المدنيون في المناطق المتضررة، والبعض منهم كانوا مواليين للقوات المتمردة، وطأة القتال بين الجيش الشعبي والمتمردين. ثمة خطر يتمثل بإمكانية مقاومة هؤلاء السكان - وربما إفسادهم - مفاوضات السلام في المدى القصير أو الانضمام إلى حركات التمرد في المستقبل في المدى الأطول.

لقد تم توثيق سياسة الخرطوم في زمن الحرب القاضية بدعم الميليشيات الجنوبية والخارجية كوسيلة لمواجهة الجيش الشعبي لتحرير السودان وتأييد العنف داخل الجنوب وإطالة أمد الحرب توثيقاً جيداً.^{٦١} لقد أعلن الجيش الشعبي/الحركة الشعبية لتحرير السودان مراراً وتكراراً أن حزب المؤتمر الوطني قد واصل دعمه للمتمردين؛ الأمر الذي أكدته المتمردون أنفسهم في بعض الحالات. فقد صرّح بول جاتكوت في أغسطس/آب ٢٠١١ أن جماعة قديت قد تلقت تمويلاً من الخرطوم من عائدات النفط المخصصة للجنوب كجزء من اتفاق السلام الشامل. وفقاً لبول، "هنالك العديد من المصانع (أي مصانع السلاح) في الخرطوم إذا كنت تملك المال اللازم".^{٦٢} في أواخر أكتوبر/تشرين الأول، كرر بول القول لمشروع مسح الأسلحة الصغيرة أن الخرطوم قد شكّلت مصدراً مهماً للأسلحة بالنسبة إلى الجماعة.^{٦٣}

ومن الواضح أيضاً أن ثمة دعم لوجستي مقدّم. لقد أمضى العديد من قادة المتمردين فترات من الزمن في الخرطوم أو قاموا بإدارة قواعد خلفية من الجانب الشمالي من المناطق الحدودية بين الشمال والجنوب. هنالك أيضاً تقارير موثوقة تفيد عن التجنيد القسري للشماليين في الخرطوم من أجل مكافحة حركة تمرد قديت في ولاية الوحدة.^{٦٤} فضلاً عن قرائن قوية للدعم الخارجي، تستند إلى عدد وأنواع الأسلحة التي تمّ ضبطها من القوات المتمردة (أنظر أدناه).

يشير العمل الميداني، فضلاً عن المقابلات وعمليات تفتيش الأسلحة المضبوطة، إلى أن قوات بيتر قديت مجهزة جيداً بالأسلحة الصغيرة والخفيفة. تظهر شرائط الفيديو التي نشرها مؤخراً بول جاتكوت^{٦٥} المئات ربما من قوات قديت وهم يسيرون في مكان لم يتم الكشف عنه (ربما مقاطعة مايوم) وهم يحملون ما يبدو أنها بنادق هجومية صينية الصنع من طراز Type-56-1 (البديلة عن البنادق السوفياتية AKS-47)، تتناقض هذه الترسانة الجديدة مع تلك التي تمتلكها الجماعات المسلحة الأخرى في جنوب السودان والمنطقة، والتي تعتمد في المقام الأول على أسلحة قديمة، يتم تأمينها سواء من خلال حركة التداول العامة أو الاستيلاء عليها من قوات الجيش خلال القتال. في أحد أشهر الفيديو غير المؤرخة، يظهر الرجال وهم يسيرون في الزي العسكري وينشدون ببلغتهم الأم النورية متباهين بقدرة قديت على تأمين الأسلحة لهم.^{٦٦} كما أن رجاله قد زرعوا أعداداً كبيرة من الألغام الأرضية. فقد سجل مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الألغام ستة انفجارات في مايوم ومقاطعة أيمينوم، المحاذرة في النصف الأول من شهر مايو/أيار في المناطق الخاضعة لسيطرة قديت.^{٦٧}

في أوائل العام ٢٠١١، استولى الجيش الشعبي لتحرير السودان على مئات الأسلحة أثناء المعارك مع المتمردين في غربي ولاية الوحدة.^{٦٨} من بين المضبوطات، التي اطلع عليها مشروع مسح الأسلحة الصغيرة، كان هنالك أكثر من ١٠٠ بندقية هجومية جديدة من طراز Type-56-1. بدت مماثلة لتلك التي ظهرت في أشرطة بول، مما يشير إلى كونها من مصادر مماثلة. كانت البنادق التي ضبطها الجيش الشعبي ملقمة بالكامل بمجموعة واحدة متنوعة من الذخيرة مع أختام رأسية وبنية غطاء خارجي تبدو مشابهة لتلك المصنعة في الخرطوم. وفي عينة منفصلة من الأسلحة التي كان قد تم الاستيلاء عليها خلال معارك مع قوات أتور في شمالي ولاية جونقلي، تمّت ملاحظة الطراز نفسه من الذخيرة، بالإضافة إلى ذلك، فقد صادرت قوات الجيش الشعبي أربعة رشاشات متعددة الأغراض جديدة نسبياً، صينية الصنع، من طراز Type-80 (أحد أنواع رشاشات PKM السوفياتية) وثمانية قاذفات صواريخ عديمة الارتداد (آر بي جي) تشبه تلك الإيرانية الصنع.^{٦٩}

خلال الفترة نفسها، قام الجيش الشعبي بضبط أسلحة من عدة قوات متمردة على طول حدود ولايتي أعالي النيل وجونقلي. من بين عدة قطع أخرى، استولى الجيش الشعبي على مدفع رشاش ثقيل، صيني الصنع، من طراز Type-85 (أحد أنواع الدوشكا DShK السوفياتية) وصدوق ذخيرة 7.62x54R (للرشاشات المتعددة الأغراض)، مصنع في الصين في العام ٢٠٠٩ من قوات أتور خلال القتال في مارس/آذار ٢٠١١. لذا، فتاريخ الدعم الشمالي للميليشيات الجنوبية المحاربة للجيش الشعبي والادعاءات المتكررة لجماعة قديت وطراز الأسلحة والذخيرة التي تمتلكها القوات المتمردة وحقيقة أن الصين وإيران هما المصدران الرئيسيان للسودان، كلهما عوامل تشير إلى تورط "الشمال" في عملية التسليح، على الأقل لقوات بيتر قديت وجورج أتور. لقد بدأ مشروع مسح الأسلحة الصغيرة بتعقب الأسلحة والذخيرة التي استولى عليها الجيش الشعبي من أجل مزيد من التوضيح لسلسلة الحياة المحتملة.^{٧٠}

لقد سعى زعماء المتمردين أيضاً إلى الحصول على الدعم من منطقة القرن الأفريقي وخارجها. فقام جورج أتور بزيارة إلى أسمرة، إريتريا، في أوائل العام ٢٠١١. ففي تقريره النهائي للعام ٢٠١١، وثّق فريق الرصد التابع للأمم المتحدة والمعني بالصومال وإريتريا وجود علاقة بين الفدائين الصاروخية التي تم تزويدها لجماعة معارضة إثيوبية من قبل إريتريا وتلك التي تم ضبطها من ميليشيات أتور. لا يصف التقرير كيف وعلى يد من تم تزويد تلك الأسلحة.^{٧١} وكما أشير أعلاه، فقد كان قديت أيضاً في الأردن خلال شهر يوليو/تموز.



ضبط مدفع رشاش ثقيل صيني الصنع، من طراز Type-85، عيار ١٢,٧ ملم (نسخة بديلة من الدوشكا DShK)، من قوات جورج أتور في ولاية جونقلي. تم التقاط الصورة في أبريل/نيسان ٢٠١١. © جونا ليف

وقف إطلاق النار وعملية السلام

لقد بادر الرئيس سالفا كير بإصدار دعوتين إلى العفو منذ اندلاع حركات التمرد الأولى. ففي أوائل أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٠، مباشرة قبل "مؤتمر كل الأحزاب السياسية في جنوب السودان"، أصدر أمراً تنفيذياً يقضي بالعفو عن ضباط الجيش الذين كانوا قد تمردوا ويدعوهم للعودة إلى الجيش الشعبي.^{٧٦} في ٩ يوليو/تموز ٢٠١١، أثناء إدلائه بخطاب بمناسبة ذكرى الاستقلال، أصدر دعوة أخرى إلى العفو، مناشداً "سائر الأشخاص الذين قد حملوا السلاح لسبب أو لآخر التخلي عن هذا السلاح والانضمام إلى إخوانهم وأخواتهم لبناء هذه الأمة الجديدة."^{٧٧}

لم تلق دعوته الأولى استجابة من أبرز المتمردين في ذلك الوقت، جورج أتور، وإنما من اللواء في القوات المسلحة السودانية، غابرييل تانغ غينيني - قائد ميليشيا النوير النافذ في زمن الحرب والذي منح رتبة رفيعة في القوات المسلحة السودانية قبل وقت قصير من توقيع اتفاق السلام الشامل.^{٧٨} غير أن الزيارة التي قام بها تانغ غينيني بدافع المصالحة إلى الجنوب في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٠ لم تسفر عن تسوية دائمة مع الجيش الشعبي/الحركة الشعبية لتحرير السودان. في أوائل العام ٢٠١١، أدت سلسلة الحوادث الأمنية التي وقعت في منطقة أعالي النيل وجونقلي وشاركت فيها قوات الميليشيا الموالية له وعناصر القوات المسلحة السودانية في الوحدات المشتركة التي كانت تتمركز في ملكال إلى تسليط الضوء على النفوذ الذي لا يزال يتمتع به في صفوف القوات التي كان يقودها خلال الحرب. في أبريل/نيسان، اشتبك مغاوير الجيش الشعبي مع قواته الذين كانوا قد تجمعوا في قرية كلدك في شمالي جونقلي، في انتظار الإدماج كما كان مفترضاً؛ سقط القتلى والجرحى بالمئات، كما أن وجود الألغام الأرضية واستمرار انعدام الأمن قد قيدا قدرة وصول الأمم المتحدة إلى المنطقة طوال أسابيع بعد انتهاء المعركة.^{٧٩} أثناء القتال، استسلم تانغ غينيني أو ألقى القبض عليه وتم نقله إلى جوبا حيث لا يزال في الإقامة الجبرية. أما احتمالات إدماج رجاله الذين يفوق عددهم ١٠٠٠، عنصر في الجيش الشعبي ليست مؤكدة على أفضل تقدير. إن جنوده في مايبيل هم الوحيدون حتى هذا التاريخ الذين خضعوا لعملية نزع السلاح ويتلقون رواتب. أما أسلحتهم، فهي محتجزة في يرويل.

بعد عدة أشهر من تقديم سالفا عرضه الأول لإصدار العفو، شكّلت حكومته، بمساعدة لوجستية من بعثة الأمم المتحدة في السودان، لجنة رئاسية لمحاولة الدخول في مفاوضات مع جورج أتور الذي ظلّ مختبئاً في إحدى الغابات في شمالي ولاية جونقلي.^{٨٠} قبل أيام من استفتاء يناير/كانون الثاني ٢٠١١ بشأن الاستقلال، تم التوسط لعقد اتفاق بين الجيش الشعبي - وليس الحكومة - وقواته وتم توقيعه في جوبا، غير أن رجالات أتور قد تخيّبوا عن حفل ٥ يناير/كانون الثاني، قوات لم تعطل قواته في نهاية

المطاف عملية الاستفتاء السلمية، غير أن أتور الصفقة سرعان ما فشلت. علاوة على ذلك، فقد أدت الاشتباكات اللاحقة بين الجيش الشعبي في فبراير/شباط ومارس/آذار ٢٠١١ إلى المزيد من التدهور في العلاقات بين المجتمعات المحلية في شمالي ولاية جونقلي والحكومة.^{٨١}

وقد توسطت الحكومة مؤخراً لعقد اتفاقات وقف إطلاق نار مع بيتر قديت وديفيد ياو. وكما ناقشنا أدناه، فإن التحدي الحقيقي لهذه الجهود يتمثل بالإدماج السلمي لقواتهما في الجيش الشعبي لتحرير السودان.

تحديات الإدماج

لقد كشفت تحديات التنفيذ التي برزت في أعقاب إعلان جوبا عن الصعوبات العديدة التي تطرحها عملية ضم قوات عدوة سابقة إلى الجيش الوطني.^{٨٢} لا يزال الجيش منقسماً داخلياً على أسس قبلية وعرقية. وعلى الرغم من أن قيادة الجيش الشعبي كانت مترددة حسيماً أفادت التقارير حيال منح قادة المتمردين الرتب الرفيعة وغير المنطقية التي يطالبون بها.^{٨٣} فعلاً ما كانت عملية "الإدماج" تنتهي كتمويه لمنح رتب مضخمة وغيرها من الحوافز المالية، وترك العناصر العاديين في موقف ضعف داخل جيش أكبر حجماً، لا يزال يعتبرهم دخلاء. يواجه الجيش الشعبي لتحرير السودان تحديات عديدة، ليس أقلها تحوله البطيء إلى جيش محترف بقيادة مدنية، فبطء وتيرة هذا التحول هو الذي يعيق الإدماج الفعال.^{٨٤}

مع استثناءات مهمة مثل التحالف المتراخي بين متمردي ولاية الوحدة في وجه اتفاق قديت لوقف إطلاق النار وتحالف المتمردين من الشلك، فقد شارك عدد من المتمردين الرئيسيين في عمليات العفو. غير أن سائر عمليات إدماج المتمردين المقررة^{٨٥} قد بلغت حائطاً مسدوداً أو انهارت بعنف.^{٨٦} في الواقع، إن الاشتباكات التي دارت بين الجيش الشعبي والمتمردين عند تجمع قوات المتمردين في مواقع محددة مسبقاً في انتظار إدماجهم كانت من بين المعارك الأكثر عنفاً في فترة ما قبل الاستقلال.^{٨٧} كما أنها قد تسببت في المزيد من الغضب بين المجتمعات المهمشة العرصة في الأصل لحركات التمرد.

إن المشاكل التقنية واللوجستية مسؤولة جزئياً عن الإخفاقات حتى هذا التاريخ. وغالباً ما كان يتم تحديد نقاط تجمع المتمردين الذين ينتظرون إدماجهم على مقربة من قواعد الجيش الشعبي أو مقر الكتيبة المعنية. فمن المحتمل أن يكون الجيش قد اختار إجراء عملية الإدماج بالقرب من منشآت للجيش الشعبي محاولة منه حماية قواته في حال وقوع مشاكل أمنية، غير أن هذا الإجراء قد أدى إلى تصاعد المناوشات البسيطة بسرعة لتتحول إلى معارك تنطوي على أعداد كبيرة من القوات.

لقد امتدّت عمليات الإدماج التي بدأت نظرياً بنقل القوات إلى نقاط التجمع و/أو الإدماج - خاصة تلك التي شملت أتباع ياو وياو وجاي، على

التوالي - بدورها لأسابيع أو أشهر بعد توقيع اتفاقات العفو.^{٨٨} في بعض المناسبات، حدث ذلك عندما رفض زعماء المتمردين تقديم قائمة يحدد وترتب القوات المستعدين لعملية الإدماج، كما في حالة جاي. كما أن المشاكل اللوجستية قد أعاقت تقدم العملية. لم يتمكن الجيش الشعبي/الحركة الشعبية دوماً من ضمان حصول المقاتلين على القدر الكافي من الغذاء. ففي ظل وجود أعداد كبيرة من الرجال المسلحين المرغمين على انتظار عملية إدماج سيئة التخطيط والتنفيذ لفترات غير محددة، كان لا بدّ من تصاعد حدة التوتر وسوء التفاهم.

لكن، في نهاية المطاف، يدل فشل عملية الإدماج على مقاومة كلا الطرفين لعملية الاستيعاب والمساومة.^{٨٩} ففي حين أن بعض ضباط الجيش الشعبي لتحرير السودان المكلفين بتنفيذ أوامر الإدماج كانوا متحفظين أو معارضين لإدماج أعدائهم،^{٩٠} غير أن قادة المتمردين يتحملون جزءاً من اللوم نظراً إلى رفضهم الرتب المقترحة لرجالهم.

تأملات

قد تكون الحكومة قد نجحت في تحييد العديد من زعماء المتمردين مؤقتاً، غير أنها قد فشلت في ضبط التهديد على المدى الطويل. فخطر اختيار معارضين جنوبيين آخرين التعبئة لتمرّد جديد ضد جوبا، بدعم خارجي على الأرجح، هو خطر واضح وثابت. يشير تاريخ الحرب الأهلية الثانية وتداعياتها في جنوب السودان إلى أن الجيش الشعبي عاجز عن هزيمة التمرد عسكرياً. حتى هذا التاريخ، لم تسفر الطرق المعتمدة بالتناوب من قبل الحكومة والجيش في التصدي للعصيان عن أي مكاسب تُذكر أو دعم لسلام دائم في المنطقة. لقد أدت إجراءاتهما في بعض الحالات إلى تدهور العلاقات مع المجتمعات المحلية التي وجد فيها قادة المتمردين الدعم والحماية. بالإضافة إلى الانقسامات الداخلية في الحكومة والجيش في الجنوب، فقد أدت الضغوط الخارجية الهائلة في المجال الاقتصادي والعسكري والتنموي التي تواجهها الجمهورية الجديدة إلى تفاقم الاستجابة المفككة.

حتى عند تحاشي الحكومة والجيش الإجراءات العسكرية لصالح المفاوضات، كان قادة المتمردين هم المستفيدون الرئيسيون. في حين اضطرّ أتباعهم إلى الخضوع للإدماج في جيش معاد لا يمتلك المساحة الكافية ولا الرغبة في ضمهم. مستقبلهم غير مؤكد، وذلك لعدة أسباب ليس أقلها أنهم سيكونون أول من يتم طردهم من الجيش في حال دعت الحاجة إلى تقليص عداده. لذا، فنموذج "الإدماج" أشبه بنهج المعالجة المؤقتة وغير المستدامة لمشكلة مستعصية ومعقدة.

- لا بد من نموذج جديد يركز على المصالحة الطويلة الأمد مع المجتمعات المحلية بدلاً من استيعاب القادة العسكريين. لم تتناول جمهورية جنوب السودان بشكل علني تاريخ الحروب الوحشية في أعالي النيل الكبرى وأدوار الزعماء الجنوبيين الرئيسيين فيها، كما أنها لم تعتمد على مساءلة ومحاسبة للمتمردين والجيش الشعبي عن الانتهاكات التي ارتكبوها في فترة ما بعد اتفاق السلام الشامل. فنظراً إلى تقاعس الحكومة والتزامها الصمت، بات الإفلات من العقاب هو القاعدة. كما أن قرارات العفو التي تغض الطرف عن العنف الذي لا يزال حياً في أذهان الناس لا يسعها سوى زيادة الجروح القديمة إيلاًماً.
- ١٠ إن الحكم الرشيد هو على الأرجح أفضل سلاح متاح أمام جمهورية جنوب السودان لاستخدامه ضد المتمردين. فتوفير الأمن للمناطق المهمشة والمحيطية وتأمين الخدمات للمجتمعات المحلية التي لم يتم بعد إشعارها بأنها موضع ترحيب كمواطنين في هذا البلد الجديد وتعزيز الشفافية والحد من الفساد، كلها أهداف طويلة الأجل تستأهل التحقيق بقوة. كما أن الاعتراف علناً بالمظالم الحقيقية التي تشتكي منها المجتمعات المهمشة - بدلاً من إلقاء مسؤولية تصرفات هذه الجماعات على الخرطوم - ووضع حد لممارسات التفجيح الموجهة ضد جماعات عرقية معينة ستشكل أيضاً خطوات في الاتجاه الصحيح.
- ٢٠ لقد ركزت ديباجة إعلان جوبا في العام ٢٠٠٦ على "بناء الثقة" بين الأعداء السابقين من أجل "تفادي أخطاء الماضي التي أدت إلى الانقسامات والصراع الداخلي".^{١٨} غير أن الاتفاق نفسه ركز بشكل شبه حصري على طرائق إدماج القوات وتوزيع الرتب على قادة التمرد - كما لو كانت هذه الخطوات قادرة لوحدها على معالجة العداوة العميقة والمريرة التي تعود إلى سنوات الحرب الأهلية. لقد استمرت الحكومة، في فترة ما بعد اتفاق السلام الشامل، في اتباع مسار مماثل، إذ فضلت تأجيل عملية المصالحة الشاقة لصالح قرارات العفو والحلول السريعة. وفي انتظار أن تختار جوبا أداء دور أكثر نشاطاً ونزاهة وحياداً في المهمة الصعبة المتمثلة بتحقيق المصالحة بين السودانيين الجنوبيين، ستستمر التهديدات التي تشكلها الجماعات المتمردة المتبقية وغيرها من الفصائل الساخطة بتقويض الجهود الرامية إلى تحقيق الاستقرار في هذه البلد حديث النشأة. ■
- الهوامش**
- ١ لا يتضمن هذا الجدول عبد الباقي أيي من ولاية شمال بحر الغزال، إذ أنه قبل عرض العفو من الرئيس سالفاً كير في أوائل أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١١.
- ٢ المعروفة أيضاً باسم خورفولوس / قناة.
- ٣ إطار اتفاق وقف إطلاق النار (٢٠١١).
- ٤ أوبراين (٢٠٠٩)، يونغ (٢٠١٠)، تعبان (٢٠١١)، (٢٠١١-٢٠١٠).
- ٥ يونغ (٢٠٠٦)، ص ص ١٥-١٨.
- ٦ حكومة جنوب السودان (٢٠٠٦).
- ٧ للاطلاع على معلومات أساسية حول هذه الأحداث، أنظر ماك إيفوي وليبرن (٢٠١٠)، ص ٢٩.
- ٨ ماك إيفوي وليبرن (٢٠١٠)، ص ص ٢٢-٢٧.
- ٩ صندوق المنح الوطنية من أجل الديمقراطية (٢٠٠٨)، ص ١٤.
- ١٠ هيومن رايتس ووتش (٢٠١٠).
- ١١ مسح الأسلحة الصغيرة (٢٠١١).
- ١٢ مقابلة مع بيتر قديت، جوبا، أغسطس/آب ٢٠١١.
- ١٣ للاطلاع على معلومات أساسية حول دور قديت في زمن الحرب في مناطق إنتاج النفط في أعالي النيل الكبرى، أنظر هيومن رايتس ووتش (٢٠٠٣)، ص ص ٥٦-٥٩.
- ١٤ راندز (٢٠١٠)، ص ١٥.
- ١٥ مقابلة مع أحد مستشاري الأمن، جوبا، أغسطس/آب ٢٠١١.
- ١٦ رسالة عبر البريد الإلكتروني مع أحد مستشاري الأمن الكائن مقره في جوبا، ٧ سبتمبر/أيلول ٢٠١١.
- ١٧ مقابلة مع أحد مستشاري الأمن، جوبا، أغسطس/آب ٢٠١١.
- ١٨ الجيش الشعبي/الحركة الشعبية لتحرير السودان (٢٠١١).
- ١٩ مقابلات مع مصادر من الأمم المتحدة والجيش الشعبي لتحرير السودان ومنظمات غير حكومية دولية، بانتيو وجوبا، أغسطس/آب ٢٠١١.
- ٢٠ وثيقة داخلية مقدّمة من قبل مصدر من الأمم المتحدة، جوبا، أغسطس/آب ٢٠١١.
- ٢١ الجيش الشعبي/الحركة الشعبية لتحرير السودان (٢٠١١).
- ٢٢ السودان تربيون (٢٠١١).
- ٢٣ مقابلة مع المتحدث باسم جيش تحرير جنوب السودان / قديت، بول جاتكوث، جوبا، أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١١.
- ٢٤ الجيش الشعبي/الحركة الشعبية لتحرير السودان (٢٠١١)، السودان تربيون (٢٠١١).
- ٢٥ الجيش الشعبي/الحركة الشعبية لتحرير السودان (٢٠١١).
- ٢٦ رسالة عبر البريد الإلكتروني من أحد المحللين في جنوب السودان، ٩ سبتمبر/أيلول ٢٠١١.
- ٢٧ السودان تربيون (٢٠١٠).
- ٢٨ الفريق الدولي المعني بالأزمات (٢٠٠٩)، مسح الأسلحة الصغيرة (٢٠٠٩)، ص ص ٢٢-٢٧.
- ٢٩ أوبراين (٢٠٠٩)، يونغ (٢٠١٠).
- ٣٠ الفريق الدولي المعني بالأزمات (٢٠٠٩)، مسح الأسلحة الصغيرة (٢٠٠٩)، ص ص ٤-٧.
- ٣١ رسالة عبر البريد الإلكتروني من أحد الخبراء في جنوب السودان، ٨ سبتمبر/أيلول ٢٠١١.
- ٣٢ مراسلات عبر البريد الإلكتروني مع أحد المسؤولين الدوليين الكائن مقره في جوبا، ٢٦ سبتمبر/أيلول ٢٠١١.
- ٣٣ لقد تم تجميع الأرقام على أساس التقارير الواردة من السلطات المحلية و/أو فرق التقييم. مراسلات عبر البريد الإلكتروني مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية للأمم المتحدة، ٩ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١١.
- ٣٤ مراسلات عبر البريد الإلكتروني مع أحد المسؤولين الدوليين الكائن مقره في جوبا، ٩ سبتمبر/أيلول ٢٠١١.
- ٣٥ مقابلات مع سكان بانتيو، بانتيو، أغسطس/آب ٢٠١١.
- ٣٦ مسح الأسلحة الصغيرة (٢٠١١)، ص ٢.
- ٣٧ مقابلة مع القس ماثيو دينق، رئيس لجنة السلام والمصالحة، الجمعية الوطنية التشريعية في جنوب السودان، جوبا، أغسطس/آب ٢٠١١.
- ٣٨ مسح الأسلحة الصغيرة (٢٠١١)، ص ٣.
- ٣٩ مقابلة مع أبولو ماينق مالويت، النائب السابق للقائد الراحل جاتلوك جاي، جوبا، أغسطس/آب ٢٠١١.
- ٤٠ في حين ينتظر جنوده عملية الإدماج، يقوم قديت والمقربون منه، وفقاً للتقارير، بتمثيلهم في المفاوضات مع الجيش الشعبي لتحرير السودان.
- ٤١ الحاكم سيمون كون بووش هو من قبيلة نور، من مقاطعة ناصر، غير أن إدارته تُعتبر من قبل جماعة الشلك في ولاية أعالي النيل على أنها معادية للشلك، وبالتالي مؤيدة للدينكا.
- ٤٢ في المقابلات التي أجريت في أغسطس/آب ٢٠١١ مع ضباط في الجيش الشعبي لتحرير السودان في المقر الرئيسي للكتيبة السابعة في أوأشي، جنوب غرب ملكال، زعم الضباط أنه قبل أعمال العنف التي وقعت في مارس/آذار ٢٠١١ في أعالي النيل، تمّ نقل جنود من الكتيبة السابعة إلى شمالي ولاية جونقلي لمقاتلة قوات أتور بعد انهيار وقف إطلاق النار الذي وقّع في يناير/كانون الثاني ٢٠١١، على الرغم من ذلك، وخلال الرحلة على متن قارب التي قام بها الباحث الموفد من مشروع مسح الأسلحة الصغيرة عبر نهر النيل جنوب ملكال إلى مقاطعة فشنودة في منتصف شهر أغسطس/آب، تبين وجود أعداد كبيرة من قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان وعدة نقاط للتفتيش في النهر تابعة لقوى الأمن مما يظهر أن الجيش الشعبي يحافظ على درجة تواجد كبيرة في هذه المناطق ذات الغالبية من الشلك.
- ٤٣ في بيان صدر في ١٩ أبريل/نيسان ٢٠١١، أفادت منظمة هيومن رايتس ووتش أنها قد قامت "بتوثيق أدلة على أن الجنود أطلقوا النار عشوائياً على المدنيين وأحرقوا ونهبوا منازل" أثناء الاشتباكات مع أتباع أولونيني في ٦ و ٧ مارس/آذار في منطقة أوأشي (هيومن رايتس ووتش، ٢٠١١).
- ٤٤ مسح الأسلحة الصغيرة (٢٠١١)، ص ٣.
- ٤٥ مسح الأسلحة الصغيرة (٢٠١١)، ص ٢. لقد عاد لام إلى جوبا في أوائل أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١١ - وهي محاولة، ربما، لتحقيق المصالحة.
- ٤٦ مقابلة مع العقيد فيليب أغوير، المتحدث باسم الجيش الشعبي لتحرير السودان، جوبا، أغسطس/آب ٢٠١١.
- ٤٧ مقابلة مع أحد المسؤولين في الأمم المتحدة، وهو مطلع على أنشطة المنظمات غير الحكومية في جنوب السودان، جوبا، أغسطس/آب ٢٠١١.
- ٤٨ مقابلات مع مسؤولين في الجيش الشعبي لتحرير السودان وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، جوبا، أغسطس/آب ٢٠١١.
- ٤٩ الإذاعة السودانية (٢٠١١).

50. هي قرية أوبوتي مامور، وهو جنرال رفيع المستوى ولكن غير منظم في الجيش الشعبي لتحرير السودان. لقد أقام ياو ياو مع مامور في جوبا.
51. بوزويل (٢٠١١).
52. مقابلة مع أحد المسؤولين في بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، جوبا، أغسطس/آب ٢٠١١.
53. يونغ (٢٠٠٦): شوميروس (٢٠٠٧).
54. مقابلة مع المتحدث باسم قديت، بول جاتكوث، جوبا، أغسطس/آب ٢٠١١.
55. مقابلة مع المتحدث باسم قديت، بول جاتكوث، جوبا، أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١١.
56. يستشهد بوبنا (٢٠١١) بمقابلات منفصلة قام بها أحد مراقبي الأمم المتحدة مع أعضاء من الميليشيات كانوا قد اعتقلوا في ريك وولاية الوحدة، وهي تؤيد بعضها البعض.
57. الجيش الشعبي/الحركة الشعبية لتحرير السودان (بدون تاريخ).
58. "إن قديت و[ماتيو] بولجانق قد أحضرا لنا بعض البنادق. نريد طرد سالفا [كير]. يجب طرد سالفا! سنستولي على النفط بقوة بنادقنا. بولجانق وجاتلوك [جاي] سيأتيان معاً وسيزودنا قديت بالبنادق!" (ترجمة أشرطة الفيديو قام بها أحد متحدثي لغة النوير الأصلية في بانتيو، أغسطس/آب ٢٠١١).
59. فيك (٢٠١١ج). لقد زرعت قوات أتور أيضاً الألغام في جونقلي.
60. مقابلة مع محلل لتعقب الأسلحة الصغيرة كان قد عاين الأسلحة، سبتمبر/أيلول ٢٠١١.
61. ثمة تقارير موثوقة أخرى تفيد أن الجيش الشعبي لتحرير السودان قد استولى على مدافع هاون عيار ٨٢ ملم مع فذائف صينية الصنع، فضلاً عن مضادة للدبابات والألغام المضادة للأفراد (مراسلات مع أحد ممثلي الأمم المتحدة، أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١١).
62. للمزيد من المعلومات، أنظر <http://www.smallarmssurveysudan.org/facts->figures-weapons-tracing-desk.php>.
63. فريق رصد الأمم المتحدة المعني بالصومال وإريتريا (٢٠١١، الفقرات ٣٢٨-٣٥٣).
64. مقابلة مع أبولو ماينانق مالويت، النائب السابق للقائد الراحل جاتلوك جاي، جوبا، أغسطس/آب ٢٠١١.
65. رسالة عبر البريد الإلكتروني من أحد المحللين في جنوب السودان، ٧ سبتمبر/أيلول ٢٠١١.
66. سودان تريبيون (٢٠١٠ب).
67. كير (٢٠١١).
68. فيك (٢٠١٠أ).
69. فيك (٢٠١١ب).
70. مقابلات مع بعثة الأمم المتحدة في السودان ومسؤولين من حكومة جنوب السودان، جوبا، ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٠ ويناير/كانون الثاني ٢٠١١.
71. لقد اتهم مسؤولون من مقاطعة فانجك، التي شهدت أكثر المعارك دموية بين قوات أتور وقوى الأمن الجنوبية، الحكومة بجلب "مشكلة أتور" إلى مجتمعهم الذي لم يشهد في السابق أي قتال بين أتور والجيش الشعبي لتحرير السودان
- (مقابلات مع مسؤولين من حكومة جنوب السودان ومقابلة هاتفية مع مفوض مقاطعة فانجك، جوبا، فبراير/شباط ٢٠١١).
72. أنظر، على سبيل المثال، مسح الأسلحة الصغيرة (٢٠٠٨).
73. تشير التقارير إلى أن الجيش الشعبي لتحرير السودان يرفض الحفاظ على رتب ٤ عمداء ولواء واحد و١٠ عقداً في قوات قديت (مراسلات مع أبولو ماينانق مالويت وبول جاتكوث، نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١١).
74. أنظر راندز (٢٠١٠).
75. تشمل عمليات الإدماج التي فشلت تلك التي استهدفت القوات الموالية لجورج أتور وجونسون أولونيي وغابرييل تانغ غينبي. إن عمليات إدماج القوات الموالية لجاتلوك جاي وبيتر قديت وديفيد ياو ياو لا تمتلك أي جدول زمني واضح أو خطة علنية.
76. بين فبراير/شباط وأبريل/نيسان ٢٠١١، قتل المئات من جنود الجيش الشعبي لتحرير السودان والمقاتلين المتمردين والمدنيين قتل أو أثناء محاولات إدماج قوات المتمردين في الجيش الشعبي في شمالي ولاية جونقلي وجنوبي ولاية أعالي النيل.
77. أبرز مثال هو الاشتباك بين الجيش الشعبي وقوات غابرييل تانغ غينبي في كالدك، في شمالي ولاية جونقلي، في ٢٣-٢٤ أبريل/نيسان ٢٠١١.
78. لقد أشارت عملية البحث الميداني التي قام بها مشروع مسح الأسلحة الصغيرة في أواخر أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١١ أنه في إحدى المناطق بالقرب من مايل، في ولاية غرب بحر الغزال، ٩٨٠ من رجال قديت و٤٨٦ من رجال تانغ غينبي و٧٨٤ من الوحدات المشتركة المتكاملة التابعة للقوات المسلحة السودانية وعدد غير معروف من رجال جاي كانوا جميعاً في انتظار عملية الإدماج.
79. مراسلات عبر البريد الإلكتروني من عامل سابق في إحدى المنظمات غير الحكومية في جنوب السودان، ٧ سبتمبر/أيلول ٢٠١١.
80. لقد أعرب عدد من القادة الميدانيين في الجيش الشعبي لتحرير السودان في ولايتي الوحدة وأعالي النيل عن معارضتهم للإدماج أثناء المقابلات التي أجريت لهذا التقرير في أغسطس/آب ٢٠١١.
81. حكومة جنوب السودان (٢٠٠٦).

المراجع

Rands, Richard. 2010. *In Need of Review: SPLA Transformation in 2006–2010 and Beyond*. HSBA Working Paper No. 23. Geneva: Small Arms Survey, November.

Schomerus, Mareike. 2007. *The Lord's Resistance Army in Sudan: A History and Overview*. HSBA Working Paper No. 8. Geneva: Small Arms Survey, September.

Boswell, Alan. 2011. 'Latest Challenge for South Sudan: Armed Internal Rebellion.' McClatchy Newspapers. 26 March.

Bubna, Mayank. 2011. 'Understanding South Sudan's Emerging Anarchy.' Unpublished background paper. June.

- 2011b. '200 Illegal AK47s Collected in Unity State.' *Sudan Tribune*. 31 October.
- UN (United Nations) Monitoring Group on Somalia and Eritrea. 2011. *Report of the Monitoring Group on Somalia and Eritrea Submitted in Accordance with Resolution 1916 (2010)*. S/2011/433 of 18 July. Young, John. 2006. *The SSDF in the Wake of the Juba Declaration*. HSBA Working Paper No. 1. Geneva: Small Arms Survey. November.
- 2010. 'Jonglei 2010: Another Round of Disarmament.' Pretoria: Institute for Security Studies. May.
- SSLM/A (South Sudan Liberation Movement/ Army). 2011a. Mayom Declaration. 11 April.
- 2011b. 'No Peace Talks Are Taking Place between SSLM/A and the Government of the Republic of South Sudan.' Press Release. 4 August.
- 2011c. 'SSLA Captured Nhialdiew and Warned UNMISS to Stay Neutral.' 3 November.
- n. d. Five YouTube videos. <<http://www.youtube.com/user/BolKol1000>>
- Sudan Radio Service. 2011. Rebel Leader Signs Ceasefire with GoSS. 16 June.
- Sudan Tribune*. 2010a. 'SPLA Downplays Allegations of Troop Defection in Bahr el Ghazal.' 5 May.
- 2010b. 'South Sudan President Pardons Rebel Army Officers.' 7 October.
- 2011. 'South Sudan Rebel Group Give UN and NGOs a Week to Evacuate Unity State.' 27 October.
- Taban, Bonifacio. 2011a. 'Over 2,000 Firearms Collected in Lakes State, South Sudan.' *Sudan Tribune*. 24 September.
- Small Arms Survey. 2008. *Allies and Defectors: An Update on Armed Group Integration and Proxy Force Activity*. HSBA Issue Brief No. 11. Geneva: Small Arms Survey. May.
- 2009. *Conflicting Priorities: GoSS Security Challenges and Recent Responses*. HSBA Issue Brief No. 14. Geneva: Small Arms Survey. May.
- 2010. 'Militarization in Abyei.' Updated October.
- 2011a. 'Armed Entities in South Kordofan.' Updated February.
- 2011b. 'Emerging Armed Groups and Militias.'
- 2011c. 'David Yau Yau's Rebellion, Jonglei State.' February.
- 2011d. 'George Athor's Rebellion, Jonglei State.' April.
- 2011e. 'SPLM/A-Shilluk Conflict in Upper Nile.' April.
- 2011f. 'Gabriel Tang Gatwich Chan ("Tang Ginye").' June.
- 2011g. 'Peter Gadet's Rebellion.' June.
- 2011h. 'Gatluak Gai's Rebellion, Unity State.' July.

الدولية في كندا والتجمع العالمي لمنع نشوب الصراعات التابع للحكومة البريطانية. كما تلقي المشروع دعماً إضافياً في السابق من قبل فريق إزالة الألغام الدنماركي وصندوق المنح الوطنية من أجل الديمقراطية.

المشاركون في الإعداد

تحرير السلسلة: إميل ليرن
التدقيق والتنقيح: ألكس بوتر
رسم الخرائط: جيلي لوف، ماب غرافيكس
التصميم: ريتشارد جونز (rick@studioexile.com)

الاتصال

لمزيد من المعلومات أو الإرسال الملاحظات، يُرجى الاتصال بكليير ماك إيفوي، مديرة مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري في السودان، على عنوان البريد الإلكتروني claire.mcevoy@smallarmssurvey.org

مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري في السودان
مسح الأسلحة الصغيرة، جنيف، سويسرا
Sudan Human Security Baseline Assessment
Small Arms Survey
Avenue Blanc 47
Genève 1202
Switzerland

التليفون: +41 22 908 5777
الفاكس: +41 22 732 2738

ملخص عن مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري (HSBA)



إن التقييم الأساسي للأمن البشري في السودان/جنوب السودان هو مشروع يمتد على عدة سنوات، ويخضع لإدارة مشروع مسح الأسلحة الصغيرة. لقد تم تطوير مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري في السودان/جنوب السودان بالتعاون مع الحكومة الكندية وبعثة الأمم المتحدة في السودان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومجموعة واسعة من الشركاء الدوليين والسودانيين. ومن خلال إصدار ونشر البحوث التجريبية، يدعم هذا المشروع المبادرات الرامية إلى الحد من العنف، بما في ذلك برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وخطط التحفيز لعمليات جمع الأسلحة المدنية ومبادرات إصلاح القطاع الأمني وضبط الأسلحة في السودان وجنوب السودان. كما يقدم المشروع توجيهات متصلة بالسياسات حول مسألة التصدي لانعدام الأمن.

ترمي الملخصات الموجزة إلى توفير تقارير مختصرة دورية تلقي الضوء على المعلومات الأساسية في مواكبة لآخر المستجدات وبنسق سهل للقارئ. كما يصدر المشروع أيضاً سلسلة من ورقات العمل التي غالباً ما تكون أطول وأكثر تعمقاً في التفاصيل، باللغتين الإنكليزية والعربية، وهي متوفرة على الموقع الإلكتروني www.smallarmssurveysudan.org. كما تصدر أيضاً تقارير شهرية حول "الحقائق والأرقام" المتصلة بأبرز القضايا الأمنية على الموقع الإلكتروني www.smallarmssurveysudan.org/facts-figures.php.

يتلقى مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري دعماً مالياً مباشراً من وزارة الخارجية الأميركية ووزارة الشؤون الخارجية الدنماركية ووزارة الشؤون الخارجية الهولندية ووزارة الخارجية النرويجية، فضلاً عن معهد الولايات المتحدة للسلام، وهو قد تلقي أيضاً في السابق دعماً من صندوق السلام والأمن العالميين الذي تديره وزارة الخارجية والتجارة

